



جامعة عين تموشنت - بلحاج بوشعيب -
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم المالية و المحاسبة



تخصص محاسبة و جباية معمقة

مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة موسومة ب:

تأثير الجباية على استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تحت إشراف:

د. عبد الرحيم نادية

من إعداد الطالبة:

شباح نصيرة

لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة عين تموشنت	الأستاذ د. بن ياني مراد
مشرفا ومقررا	جامعة عين تموشنت	الأستاذة د. عبد الرحيم نادية
ممتحنا	جامعة عين تموشنت	الأستاذ د. كش محمد

السنة الجامعية 2025/2024



جامعة بلحاج بوشعيب - عين تموشنت -
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



تخصص محاسبة وجباية معمقة

مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة موسومة ب:

تأثير الجباية على استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تحت إشراف الأستاذة:

د. عبد الرحيم نادية

من إعداد الطالبة:

شباح نصيرة

لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة عين تموشنت	الأستاذ د. بن ياني مراد
مشرفا ومقررا	جامعة عين تموشنت	الأستاذة د. عبد الرحيم نادية
ممتحنا	جامعة عين تموشنت	الأستاذ د. كش محمد

السنة الجامعية 2025/2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الشكر والتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

(وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين) (الآية 10 من سورة يونس)

ما سلكنا البدايات إلا بتيسيره وما بلغنا النهايات إلا بتوفيقه وما حققنا الغايات إلا بفضلته، فنشكر الله

عزوجل فله الحمد وله الفضل، فما كنا سنفعل لولا فضل الله، فالحمد لله عند البدء وعند الختام و الصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

اتقدم بخالص الشكر و التقدير إلى الأستاذة "عبد الرحيم نادية" على تأطيرها لي و على كل ما قدمته لي من نصائح و ملاحظات، حرصا منها على إنجاز هذا البحث و تقديمه بالصورة المطلوبة، أسأل الله أن يجزيها خير جزاء على ما بذلته من جهد ووقت.

ولا يفوتني أن أتقدم بأسمى آيات الشكر و الاحترام إلى أساتذتي الأجلاء، الذين حملوا على عاتقهم مسؤولية العلم، وزرعوا فينا شغف البحث و حب المعرفة، جزاكم الله عني خير الجزاء، وأجزل لكم العطاء، فما كان لهذا الجهد أن يكتمل لولا توجيهكم و إرشادكم.

شباح نصيرة

الإهداء

لا يطيب الليل إلا بشكره و لا يطيب النهار إلا بطاعته ... و لا تطيب اللحظات إلا بذكره.

-الله جل جلاله-

انتهت الرحلة ولم تكن سهلة وليس من المفترض أن تكون كذلك، ومهما طالت فستمضي بجلوها ومرها وها أنا الآن و بعوض الله تعالى أتم هذا العمل.

إلى قدوتي الأولى إلى بسملة الحياة و سر الوجود، إلى من كان دعاؤها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي، إلى من أرشدتني ورافقتني في كل مشاعر حياتي ولا تزال تفعل إلى الآن، اللهم أحفظها وارزقها الصحة و العافية..... والدتي الغالية

و أهدي عملي إلى من رباني وكافح من أجلي، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، أرجو من الله أن يمد في عمرك لتري من ثمار قد حان قطفها بعد طول الانتظار، ستبقى كلماتك نجوما أهتدي بها اليوم، في الغد وإلى الأبد..... والدي العزيز.

وإلى من كانت نورا في طريقي، إلى من قدمت من وقتها و جهدها دون كلل أو ملل، من آمنت بي ووقفت جانبي الأستاذة الفاضلة "عبد الرحيم نادية"، فلك في القلب مكان و في الدعاء نصيب جزاك الله كل خير.

وإلى التي كانت ظل لهذا النجاح وساعدتني في إنجاز هذا البحث وفقك الله و حفظك

أختي الصغيرة.

وإلى كل من كان عوناً وسنداً في هذا الطريق، إلى جميع أفراد الأسرة الصغيرة و الكبيرة الذين شجعوني على إتمام العمل.

" وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ "

(الآية 10 من سورة يونس)

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية تأثير النظام الجبائي على استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، من خلال تحليل مدى ملاءمة الأنظمة الجبائية المعتمدة لطبيعة هذه المؤسسات والتطرق إلى مختلف التحفيزات الجبائية التي توفرها الدولة لدعم هذا القطاع الحيوي. و للتعلم أكثر في الموضوع، تم اعتماد المنهج الوصفي مدعوما بدراسة حالة لمؤسسة تنشط في مجال إعادة تدوير النفايات المنزلية بولاية عين تموشنت، وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أبرزها أن تعقيد النظام الجبائي و عدم مرونته، إلى جانب التباين في الأنظمة المطبقة وتعقيد الإجراءات الإدارية، وهذ تعد من العوامل التي تؤثر على استقرار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتضعف مردوديتها و تعيق استمراريتها ، كما أن توفر التحفيزات الجبائية يساهم في تخفيف الأعباء المالية و تعزيز فرص الاستدامة.

الكلمات المفتاحية: النظام الجبائي، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، التحفيزات الجبائية، الاستدامة.

Abstract:

The objective of This study was to examine the impact of the tax system on the sustainability of Small and medium-sized enterprises (SMEs) in Algeria , This was achieved by analyzing the suitability of the implemented tax systems to the nature of these enterprises and exploring the various tax incentives provided by the state to support this vital sector.

To delve deeper into the subject, a descriptive approach was adopted, supported by a case study of an enterprise operating in the field of household waste recycling in the Ain Témouchent province ,the study yielded several findings, most notably that the complexity and rigidity of the tax system, along with inconsistencies in the applied tax regimes and complicated administrative procedures, are key factors that affect the stability and performance of SMEs and hinder their continuity. Furthermore, the availability of tax incentives contributes to reducing financial burdens and enhancing the prospects for sustainability.

Keywords: Tax system,small and medium-sized enterprises(SMEs),tax incentives,sustainability.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

I.....	الشكر والتقدير
II.....	الإهداء
III.....	الملخص
VII.....	قائمة الجداول
VIII.....	قائمة الاشكال
IX.....	قائمة الملاحق
أ.....	المقدمة:
1.....	الفصل الأول: النظام الجبائي الجزائري والتحفيزات الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
2.....	المبحث الأول: ماهية النظام الجبائي.
2.....	المطلب الأول: تعريف النظام الجبائي و مبادئ.
2.....	الفرع الأول: تعريف النظام الجبائي.
3.....	الفرع الثاني: مبادئ النظام الجبائي.
3.....	المطلب الثاني: الأنظمة الجبائية في التشريع الجزائري.
3.....	الفرع الأول: النظام الحقيقي.
4.....	الفرع الثاني: نظام الضريبة الجرافية الوحيدة.
7.....	الفرع ثالث: النظام المبسط للمهن غير التجارية.
9.....	المطلب الثالث: أهم ضرائب و الرسوم.
9.....	الفرع الأول: الضرائب المباشرة.
11.....	الفرع الثاني: الرسم على رقم الاعمال.
12.....	الفرع الثالث: الضرائب غير المباشرة.

المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: التعريف، الخصائص، التحديات و الإحصاءات في الجزائر	13
المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خصائصها	13
الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	14
الفرع الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	15
المطلب الثاني: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	16
الفرع الأول: مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ترجع الى العوامل الداخلية	16
الفرع الثاني: مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ترجع الى العوامل الخارجية	17
المطلب الثالث: إحصائيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	19
المبحث الثالث: التحفيزات الجبائية الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	24
المطلب الاول: ماهية التحفيزات الجبائية	24
الفرع الاول: تعريف التحفيزات الجبائية	24
الفرع الثاني: أهداف التحفيزات الجبائية	25
الفرع الثالث: أنواع التحفيزات الجبائية	26
المطلب الثاني: التحفيزات الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب كل نظام	27
الفرع الأول : التحفيزات في النظام الحقيقي	27
الفرع الثاني: التحفيزات في نظام الضريبة الجزافية الوحيدة	27
المطلب الثالث: التحفيزات الممنوحة من طرف هيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	28
الفرع الأول: التحفيزات الممنوحة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:	28
الفرع الثاني: التحفيزات الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لدعم الشباب	29
الفرع الثالث: التحفيزات الجبائية الممنوحة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	30
الفرع الرابع: التحفيزات الجبائية التي تمنحها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	31
خلاصة الفصل:	32

33	الفصل الثاني: أثر النظام الجبائي على مؤسسة صغيرة: دراسة حالة لمؤسسة إعادة تدوير النفايات.
34	المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة.....
34	المطلب الأول: التعريف بمؤسسة إعادة التدوير و أهدافها.....
34	الفرع الأول: التعريف بمؤسسة إعادة التدوير محل الدراسة.....
35	الفرع الثاني: أهداف مؤسسة إعادة التدوير.....
36	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة إعادة التدوير ..
37	المبحث الثاني: دراسة حالة وجود التحفيزات لمؤسسة محل الدراسة وعدمها والفرق بين الحالتين ..
38	المطلب الأول: دراسة حالة وجود التحفيزات الجبائية لمؤسسة.....
41	المطلب الثاني: دراسة حالة عدم وجود التحفيزات لمؤسسة.....
42	المطلب الثالث : الفرق بين حالة وجود التحفيزات الجبائية و عدمها لمؤسسة.....
43	المبحث الثالث: تحليل أثار الإيجابية والسلبية للنظام الجبائي على المؤسسات ص.و.م.....
43	المطلب الأول: تحليل الأثار الإيجابية للنظام الجبائي على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....
43	الفرع الأول: الإعفاءات والتحفيزات كأداة لتقوية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
44	الفرع الثاني: مساهمة النظام في دمج المؤسسات ضمن الاقتصاد الرسمي.....
44	الفرع الثالث: دعم العدالة الجبائية و تحقيق التوازن بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....
45	الفرع الرابع:تبسيط الاجراءات الجبائية من خلال التصريح والدفع الالكتروني وتخفيف العبء الاداري.
46	المطلب الثاني: تحليل الأثار السلبية للنظام الجبائي على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....
46	الفرع الأول: تعدد التعديلات في قانون المالية:.....
48	الفرع الثاني: تعديلات خاصة في انظمة فرض ضريبية.....
51	الفرع الثالث: العبء الإداري للنظام الجبائي.....
52	الفرع الرابع: ترتيب الجزائر عالميا من حيث فرض الضريبة.....
54	المطلب الثالث: تحليل النتائج.....

56..... خلاصة الفصل.

57..... الخاتمة:

59..... المراجع.

62..... الملاحق.

قائمة الجداول

قائمة الجداول.

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الجدول التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي.	09
02	نسبة الضريبة على الثروة.	11
03	النسب المطبقة بالنسبة للرسم الداخلي على الاستهلاك.	11
04	رسم المرور على الكحول.	12
05	التعريف الجزائري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	14
06	احصائيات التأسيس و الإغلاق، التوزيع القطاعي للمؤسسات (PME) في الجزائر	20
07	العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة نهاية سنة 2022.	21
08	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب عدد العمال.	22
09	تطور العبء الجبائي لمؤسسة إعادة تدوير في ظل التحفيزات الجبائية الممنوحة.	38
10	العبء الجبائي في ظل عدم وجود التحفيزات الجبائية لمؤسسة إعادة التدوير.	41
11	عدد التعديلات المدخلة على النظام الضريبي خلال فترة 2015-2022.	47
12	التعديلات الخاصة ببعض أنظمة فرض الضريبة.	48
13	تكلفة الاجراءات الادارية لإنشاء نشاط تجاري.	51

قائمة الأشكال

قائمة الاشكال.

الصفحة	العنوان	الرقم
25	آلية عمل التحفيزات الجبائية في زيادة إيرادات الخزينة العمومية.	01
37	الهيكل التنظيمي لمؤسسة إعادة تدوير النفايات المنزلية.	02
53	مقارنة لتصنيف الجزائر ضمن عدد من الدول في مجال فرض الضريبة.	03



قائمة الملاحق.

الصفحة	العنوان	الرقم
63-62	وثيقة G12 لسنة 2020	01
65-64	وثيقة G12 لسنة 2021	02
67-66	وثيقة G12 لسنة 2022	03
69-68	وثيقة G12 لسنة 2023	04
71-70	وثيقة G12 لسنة 2024	05

المقدمة العامة

المقدمة:

أولت العديد من الدول المتقدمة والمتخلفة اهتماما كبيرا بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومن ضمنها الجزائر التي وضعت وزارة خاصة بها وذلك من خلال تقديم مجموعة من التحفيزات والتسهيلات الجبائية التي تساهم في استدامة المؤسسة وتطويرها واستمرارها، خصوصا في ظل التحديات القائمة.

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ركائز الأساسية لدعم نمو الاقتصاد الوطني، لما تقوم به من دور كبير في تعزيز عجلة التنمية، وذلك من خلال توفير مناصب شغل، وتعزيز ثقافة المبادرة والمقاولات، توسيع القاعدة الإنتاجية.

غير أن استدامة هذه المؤسسات تواجه عقبات متعددة، من بينها العبء الجبائي الذي يمكن أن يشكل عائقا أمام قدرتها على استمرار وخاصة في مراحل التأسيس والنمو، رغم أن ضرائب تشكل مصدرا رئيسيا لتمويل الخزينة العمومية إلا أنها يمكن تتحول إلى عبء على هذه المؤسسات.

لقد سعى النظام الجبائي الجزائري إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال إعفاءات ضريبة مؤقتة وتخفيضات في معدلات الضريبة وتبسيط الإجراءات الجبائية وذلك من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 2020 وقانون 22-18 لدعم الاستثمار .

رغم من هذه التحفيزات و الامتيازات إلى أن العديد من المؤسسات لا تستفيد من التحفيزات بشكل كامل وذلك إما بسبب نقص الوعي أو التشابك القانوني حيث نجد أن بعضها نجح في نمو بفضل التحفيزات المقدمة بينما تعاني مؤسسات أخرى من عدم مواكبة السياسية الجبائية لاحتياجاتها الفعلية.

الإشكالية:

وبناء عليه يمكن طرح الإشكالية التالية: كيف يؤثر النظام الجبائي في الجزائر على استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

مما يقودنا ل طرح الاسئلة الفرعية التالية:

1) كيف تساهم التحفيزات الجبائية في ضمان استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟.

2) كيف تؤثر الأعباء الجبائية على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟.

➤ أهمية الدراسة:

• تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة من خلال تسليط الضوء على دور النظام الجبائي الجزائري في دعم استدامة واستمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها أحد المحركات الأساسية للاقتصاد الوطني ومصدرا أساسيا لتوفير فرص العمل وتحقيق التنمية المحلية.

- وتبرز أهميتها كذلك في تحليل طبيعة التحفيزات الجبائية التي يوفرها النظام الجبائي الجزائري لهذه المؤسسات، ومدى فعاليتها في تخفيف الأعباء المالية عنها وتمكينها من مواجهة التحديات الاقتصادية المختلفة.

➤ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى فهم العلاقة بين النظام الجبائي الجزائري واستمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال التعرف على مكونات هذا النظام وتحليل طبيعة التحفيزات الجبائية الموجهة لهذه الفئة من المؤسسات. كما يسعى إلى دراسة التحديات التي تواجهها هذه المؤسسات، وتسليط الضوء على تأثير الجباية في حالتها وجود التحفيزات الجبائية وغيابها، وذلك من خلال دراسة حالة ميدانية لمؤسسة ناشطة في مجال إعادة تدوير النفايات.

وعليه، يمكن تحديد أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- التعرف على مكونات النظام الجبائي في الجزائر، وأبرز خصائصه المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دراسة طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودورها في الاقتصاد الوطني.
- إبراز التحديات والمشاكل التي تواجه هذه المؤسسات، خاصة في المجال الجبائي.
- تحليل طبيعة التحفيزات الجبائية التي يقدمها النظام الجبائي الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دراسة حالة مؤسسة إعادة تدوير النفايات في حالتها حصولها على تحفيزات جبائية وحرمانها منها.
- تحليل الأثر المالي للتحفيزات الجبائية على أداء المؤسسة المدروسة.
- تقييم الأثر الإيجابي أو السلبي للنظام الجبائي على استمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

مبررات اختيار موضوع البحث:

- يرتبط موضوع الدراسة بتخصصي الأكاديمي في مجال المحاسبة والجباية المعمقة، مما يتيح لي توظيف المعارف النظرية التي اكتسبتها خلال سنوات التكوين في معالجة إشكالية ذات بعد تطبيقي.
- ينبع اختياري للموضوع أيضا من اهتمامي الشخصي بفكرة إنشاء مؤسسة صغيرة مستقبلا، مما يجعل البحث فرصة لفهم التحديات الجبائية التي قد تواجهني كمستثمرة مستقبلية.
- يرتبط الموضوع بشكل وثيق بالإصلاحات الجبائية الحديثة في الجزائر، والتي تهدف إلى تحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار، خصوصا في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة.

➤ تساهم هذه الدراسة في توسيع معارفي الشخصية والمهنية حول واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الناحية الجبائية، مما يعزز قدرتي على مواكبة المستجدات الجبائية وفهم تأثيرها العملي على الأداء المؤسسي.

▪ حدود البحث:

▪ **الحدود الزمنية:** تم البدء في العمل على هذه المذكرة في شهر فيفري 2025، وقد بدأت بجمع المراجع والإحصائيات حول البحث، أما في دراسة الحالة كانت في شهر مارس 2025 و تمثلت في الاتفاق مع المؤسسة محل التبرص وذلك من خلال جمع المعلومات حولها وكان ذلك بإجراء مقابلات مع مدير المؤسسة.

▪ **الحدود المكانية:** تمثلت في مؤسسة إعادة تدوير النفايات المنزلية.

➤ منهج البحث:

للإجابة على الاسئلة المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري، حيث تم جمع المعلومات من مراجع متعددة بهدف الوصول لفهم دقيق لكل من النظام الجبائي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتحفيزات التي يقدمها هذا النظام لها، كما تم الاعتماد على بعض الإحصائيات الرسمية المتوفرة حول هذه المؤسسات.

أما في الجانب التطبيقي، فقد تم إجراء دراسة حالة مؤسسة تنشط في مجال إعادة تدوير النفايات المنزلية، وذلك من خلال مقارنة حالة حصولها على تحفيزات مع حالة غيابها، وتم التركيز على الآثار الإيجابية و السلبية للنظام الجبائي على هذه المؤسسات.

➤ صعوبات البحث:

▪ صعوبة إيجاد احصائيات حديثة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
▪ صعوبة الحصول على معلومات دقيقة حول المؤسسة محل الدراسة من الناحية المحاسبية والمالية، وذلك لأنها تخضع لنظام الضريبة الجزائرية الوحيدة، مما يعفيها من إلزامية مسك محاسبة منتظمة.

➤ الدراسات السابقة:

❖ دراسة (قلادي، 2017) دور النظام الجبائي الجزائري في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

سعت هذه الدراسة إلى تحليل دور النظام الجبائي الجزائري في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مؤشرات الضغط الجبائي، التحفيزات الجبائية، والخطر الجبائي، لقد اعتمدت الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في دراستها وقد توصلت النتائج إلى أن للنظام الجبائي أثر ذو دلالة إحصائية على التنافسية لكنه يتركز فقط في الضغط و التحفيزات الجبائية دون أثر يثبت للخطر الجبائي تأثير معنوي كما أن الأثر العام ظل محدودا بفعل عوامل أخرى.

❖ دراسة (نظيرة و وليد طالب ، 2018) تأثير النظام الجبائي على أهم العناصر المرتبطة بالاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير النظام الجبائي على العناصر الأساسية المرتبطة بالاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن للنظام الجبائي تأثير كبير على هذه العناصر بما في ذلك مصادر التمويل والتوازن المالي لذا من الضروري أن يكون المدير المالي على دراية بالتشريعات الضريبية وأن يطبقها بفعالية في إدارة المؤسسة.

❖ دراسة (نظيرة و طالب، 2018)، بعنوان مساهمة النظام الجبائي الجزائري في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر-دراسة ميدانية بولاية قسنطينة-.

تمحورت هذه الدراسة حول تحليل دور النظام الجبائي الجزائري في تعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال مؤشرات الضغط الجبائي، التحفيزات الجبائية، والخطر الجبائي، وقد أظهرت النتائج وجود تأثير معنوي للضغط والتحفيزات الجبائية على التنافسية في حين لم يثبت للخطر الجبائي أي أثر ذي دلالة.

❖ دراسة (رضا و قريتلي ، 2019)، بعنوان دور التحفيز الجبائي في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجنوب الجزائري.

تطرقت هذه الدراسة إلى مدى مساهمة التحفيز الجبائي في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في الجنوب الجزائري، اعتمد الباحثين في هذه الدراسة على منهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت إلى أن التحفيزات الجبائية التي وفرتها الدولة ساهمت في تشجيع الشباب على إنشاء هذا النوع من المؤسسات مما أدى إلى تعزيز دورها الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة.

❖ دراسة (سامية و عليلي، 2021)، بعنوان فعالية التحفيزات الجبائية في دعم و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار-ANDI-.

الهدف الاساسي من هذه الدراسة هو تحديد دور الحوافز الجبائية كأحد السياسات الداعمة لتطوير وتعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، اعتمدت الباحثتان على المنهج الوصفي التحليلي في دراستهما، وقد توصلت إلى أن الحوافز الضريبية التي قدمتها الدولة كانت لها تأثير كبير في تعزيز نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

❖ دراسة (عنبل و دردوري، 2023)، بعنوان دور التحفيزات الجبائية والمالية في دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر.

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل الآليات الدعم التي تسخرها الدولة لفائدة المؤسسات الناشئة، وذلك بهدف المساهمة في بناء نموذج اقتصادي يتركز على التنوع خارج القطاع التقليدي، تبني الباحثان

المنهج الوصفي التحليلي في بحثهم، أظهرت الدراسة أن الامتيازات الجبائية والمالية الممنوحة لهذه المؤسسات كان لها تأثير إيجابي في إنشاء العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة.

❖ **دراسة (غزلان و ثابتي ، 2024)، بعنوان "تأثير النظام الجبائي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة: مركز الضرائب لولاية عين تموشنت".**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير النظام الجبائي على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال مؤشرين الضغط الجبائي والتحفيزات الجبائية، وقد اعتمدت الباحثتان المنهج الوصفي و منهج دراسة حالة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن النظام الجبائي يؤثر سلبا و ايجابا في نفس الوقت على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

➤ **هيكل البحث:**

• **قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين (نظري و تطبيقي)**

✓ **الفصل الأول:** يتناول هذا الفصل الإطار النظري للدراسة، حيث ينقسم إلى ثلاثة مباحث: في المبحث الأول المعنون "ماهية النظام الجبائي"، نناقش تعريف النظام الجبائي وخصائصه، بالإضافة إلى الأنظمة الجبائية المختلفة وأهم الضرائب والرسوم المرتبطة بها، أما المبحث الثاني، الذي يحمل عنوان "ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، فنتناول فيه تعريف هذه المؤسسات، خصائصها، التحديات التي تواجهها، وكذلك الإحصاءات المتعلقة بها في الجزائر. في المبحث الثالث المعنون "التحفيزات الجبائية المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، نعرض تعريف التحفيزات الجبائية، أهميتها، وأنواعها، بالإضافة إلى التحفيزات الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب كل نظام، وكذلك التحفيزات التي تقدمها الهيئات الداعمة لهذه المؤسسات.

✓ كما هو موضح في ما يلي:

❖ **الفصل الأول: النظام الجبائي و التحفيزات الجبائية المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

❖ **المبحث الأول: ماهية النظام الجبائي.**

❖ **المبحث الثاني: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

❖ **المبحث الثالث: التحفيزات الجبائية المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

✓ **الفصل الثاني:** خصص هذا الفصل للإطار التطبيقي من خلال دراسة حالة المؤسسة محل التبرص، وهي مؤسسة تعمل في مجال إعادة تدوير النفايات المنزلية، حيث تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث: في المبحث الأول المعنون "الإطار العام لمؤسسة إعادة تدوير النفايات المنزلية"، تناولنا تعريف المؤسسة، أهدافها، والهيكل التنظيمي الخاص بها، و في المبحث الثاني، الذي يحمل عنوان "دراسة حالة وجود وعدم وجود التحفيزات"، تم استعراض دراسة حالة المؤسسة في حالة وجود التحفيزات الجبائية وفي حالة عدم وجودها، مع توضيح الفروقات بين الحالتين، أما المبحث الثالث المعنون "تحليل الآثار الإيجابية والسلبية

للنظام الجبائي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، فقد تم فيه تحليل الآثار الإيجابية والسلبية للنظام الجبائي على هذه المؤسسات.

✓ كما هو موضح في ما يلي:

❖ **الفصل الثاني:** أثر النظام الجبائي على مؤسسة صغيرة: دراسة حالة لمؤسسة إعادة تدوير النفايات.

❖ **المبحث الأول:** تقديم المؤسسة محل الدراسة.

❖ **المبحث الثاني:** دراسة الأثر الجبائي على المؤسسة محل الدراسة.

❖ **المبحث الثالث:** تحليل الآثار الإيجابية و السلبية لنظام الجبائي على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الفصل الأول:

النظام الجبائي الجوائي

والتحفيزات الموجهة

للمؤسسات الصغيرة

والمتوسطة.

تمهيد:

أولت الجزائر في السنوات الأخيرة اهتماماً كبيراً بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال إنشاء وزارة خاصة تشرف عليها وهذا لأهميتها في تنويع وتوسيع الاقتصاد الوطني وتوفير مناصب الشغل وتحريك عجلة التنمية الاقتصادية. كما قامت بتقديم الدعم والتحفيز وخاصة في الجانب الجبائي كتسهيل الإجراءات الجبائية وتقديم إعفاءات وتحفيزات لهذه المؤسسات من أجل جذب وتشجيع الشباب على القيام بمشاريع وبهذا قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ماهية النظام الجبائي.

المبحث الثاني: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثالث: التحفيزات الجبائية المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: ماهية النظام الجبائي.

يعتبر النظام الجبائي أحد الأعمدة الأساسية في الهيكل المالي لأي دولة، حيث يعكس الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحدد كيفية فرض الضرائب وجمعها، بالإضافة إلى الجهات المسؤولة عن ذلك. كما يوضح العلاقة بين الإدارة الضريبية ودفاعي الضرائب. يختلف هذا النظام من دولة لأخرى بناءً على توجهاتها الاقتصادية والاجتماعية ومستوى تطور مؤسساتها وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى مفهوم النظام الجبائي وأهم الخصائص التي يبنى عليها هذا النظام، مع إبراز مختلف الأنظمة الجبائية الموجودة وسوف نستعرض أيضاً أهم الضرائب والرسوم.

المطلب الأول: تعريف النظام الجبائي و مبادئ.

يعتبر النظام الجبائي في الجزائر أداة تنظيمية تهدف إلى ضبط وإدارة العملية الضريبية وفقاً لقواعد قانونية وإدارية محددة، بما يتماشى مع طبيعة الاقتصاد الوطني، وفي هذا المطلب سوف نتطرق إلى تعريف النظام الجبائي في الفرع الأول و مبادئ هذا النظام الفرع الثاني.

الفرع الأول: تعريف النظام الجبائي.

تعددت تعريفات النظام الجبائي، فالبعض من الباحثين يرى أن مفهوم النظام الجبائي يتراوح بين مفهوم واسع وآخر ضيق، فوفقاً للمفهوم الواسع فإن النظام الجبائي هو "مجموعة العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية والتي يؤدي تراكمها إلى كيان ضريبي معين ذلك الكيان الذي يثل الواجهة الحسية للنظام والذي تختلف ملامحه بالضرورة في مجتمع متقدم اقتصادياً عن صورته في مجتمع متخلف" أما المفهوم الضيق فيتمثل في مجموعة القواعد القانونية والفنية، التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحله المتتالية من التشريع، إلى الربط إلى التحصيل. (قلادي، 2017، صفحة 3)

ويعرف النظام الجبائي أيضاً على أنه "مجموعة التشريعات والسياسات والأجهزة التي تخطط وتدبر وتنفذ عمليات تعبئة أو جباية الاقتطاعات المالية التي يؤديها الأشخاص الطبيعيون والمعنويون للدولة بصورة جبرية، ونهائية وبدون مقابل خاص ومباشر. (نظيرة و طالب، 2018، صفحة 326)

يعرف أيضاً على أنه " مجموعة الضرائب، الاقتطاعات و الموارد الأخرى للموازنة العامة للدولة التي يراد اختيارها و إنشائها في مجتمع وزمن معينين تحقيق السياسة الجبائية للدولة. وبذلك يعتبر الترجمة العلمية للسياسة الجبائية". (حميد، بدون سنة نشر، صفحة 57)

ويمكن تعريف على أنه " مجموعة من القواعد والقوانين التي تنظم عملية فرض الضرائب وجمعها في الدولة، كما تحدد العلاقة بين الإدارة الضريبية والمكلفين بدفع الضرائب".

الفرع الثاني: مبادئ النظام الجبائي.

يقوم أي نظام على مبادئ يسير عليها تضمن فعالية عدالته ونوجزها فيما يلي:

➤ مبدأ العدالة: وهي توزيع الأعباء الجبائية على المكلفين حسب استطاعتهم وهي نوعين منها عدالة نسبية بفرض ضرائب ورسوم على المداخل والأرباح المتساوية والعدالة التصاعدية وهي إخضاع ضريبي يتزايد على المداخل عند ارتفاع المداخل.

➤ مبدأ الوضوح أو اليقين: أن تكون التشريعات الجبائية خالية من الغموض والتعديلات بالنسبة للمكلفين بالضريبة و الإدارة الجبائية.

➤ مبدأ الملاءمة: يقصد بها ملاءمة الأحكام الجبائية لظروف المكلفين الشخصية وفي مواقيت التحصيل وطرقه و كل إجراءاته.

➤ مبدأ الاقتصاد: من أهم المبادئ وهو ضرورة أن تكون نفقات التحصيل الجبائي قليلة. (حنة و عمر ، 2024، الصفحات 439-440)

المطلب الثاني: الأنظمة الجبائية في التشريع الجزائري.

يوجد في الجزائر ثلاث أنظمة جبائية معتمدة وهي النظام الحقيقي ونظام الضريبة الجرافية الوحيدة، ونظام المبسط للمهن غير التجارية، سنتعرف عليها فيما يلي.

الفرع الأول: النظام الحقيقي.

نتعرف في هذا الفرع على النظام الحقيقي ومجال تطبيقه، والنشاطات المعنية حصريا بهذا النظام و كيفية اختيار النظام الحقيقي.

أولاً: تعريف النظام الحقيقي:

هو نظام إخضاع ضريبي يعتمد على الربح أو الدخل الحقيقي المحقق خلال سنة، حيث يسمح هذا النظام بخصم النفقات المصروفة فعليا من الربح الخاضع مما يخفض الإخضاع الجبائي مع إلزامية امتلاك محاسبة مطابقة للقانون. (المديرية العامة للضرائب، 2023)

ثانياً: مجال تطبيق:

يخضع للنظام الحقيقي حسب قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة الأشخاص المعنويون، إضافة إلى الاشخاص الطبيعيين الذي يحققون رقم أعمال يفوق 8.000.000 دج.

ثالثا: النشاطات المعنية حصريا بالنظام الحقيقي:

وهي الأنشطة المستثناة من نظام الضريبة الجزافية الوحيدة، أي أنها تخضع للنظام الحقيقي حتى وإن كان رقم الأعمال السنوي أقل من عتبة الضريبة الجزافية الوحيدة، سنذكرها عند التطرق لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة. (المديرية العامة للضرائب، 2023)

رابعا: أنواع الإخضاع الضريبي: يتكون النظام الحقيقي من نوعين للإخضاع للضرائب.

- الضريبة على ارباح الشركات: وهي ضريبة للإخضاع أرباح الاشخاص المعنويين.
- الضريبة على الدخل الإجمالي/ صنف الأرباح الصناعية و التجارية: وهي ضريبة لإخضاع مداخيل الأشخاص الطبيعيين.

خامسا: اختيار النظام الحقيقي:

وهو خيار جبائي استراتيجي، حيث تتيح (المادة 3 من قانون الإجراءات الجبائية 2025) للأشخاص الطبيعيين الذين يحققون رقم أعمال أقل أو يساوي 8.000.000 دج، اختيار هذا النظام من خلال ايداع طلب لدى مفتشية الضرائب أو مراكز الضرائب التابع له مقرر نشاطهم. (المديرية العامة للضرائب، 2023)

الفرع الثاني: نظام الضريبة الجزافية الوحيدة.

سوف نتطرق في هذا الفرع إلى تعريف نظام الضريبة الجزافية الوحيدة والأنشطة والأشخاص المستثنون منها ومعدلات الضريبة وكيفية الانتقال من نظام الضريبة الجزافية الوحيدة إلى النظام الحقيقي أو إلى النظام المبسط للمهن غير التجارية.

أولا: تعريف نظام الضريبة الجزافية الوحيدة:

هي ضريبة مبسطة تجمع ما بين الرسم على القيمة المضافة (TVA) والضريبة على الدخل الإجمالي (IRG). (قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة 2025)

ثانيا: مجال التطبيق:

يخضع للنظام الضريبي الجزافية الوحيدة، الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون نشاطا صناعيا أو تجاريا أو غير تجاري أو حرفيا وكذا التعاونيات الفنية والتقليدية و الشركات المدنية المهنية، التي لا يتجاوز رقم اعمالها السنوي ثمانية ملايين دينار (8.000.000 دج)، ماعدا تلك التي اختارت نظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي أو النظام المبسط للمهن غير التجارية.

ثالثا: الأنشطة و الأشخاص المستثنون من الضريبة الجزافية الوحيدة.

يستثنى من نظام الضريبة الجزافية الوحيدة الأشخاص المعنويين إضافة إلى الأنشطة التالي (المادة 282 مكرر 1، قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة 2025)

- ✓ أنشطة الترقية العقارية و تقسيم الأراضي.
- ✓ أنشطة استيراد السلع والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالها الممارسة حسب الشروط البيع بالجملة.
- ✓ الأنشطة الممارسة من طرف العيادات والمؤسسات الصحية الخاصة وكذا مخابر التحليل الطبية.
- ✓ أنشطة الإطعام و الفندقية المصنفة. (قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة 2025)
- ✓ القائمون بعمليات تكرير وإعادة رسكلة المعادن النفسية و صانعي وتجار المصنوعات من الذهب والبلاتين.
- ✓ الأشغال العمومية والري و البناء.
- ✓ الأنشطة الممارسة من طرف الوكلاء.
- ✓ بائعون التجزئة للمشروبات الكحولية.
- ✓ مؤسسات جمع ومعالجة و توزيع اوراق التبغ.
- ✓ مؤسسات تقديم وتموين الطعام.
- ✓ تأجير قاعات الاحتفالات والأعياد او لتنظيم اللقاءات والاجتماعات والندوات.
- ✓ التجارة بالتجزئة في المساحات الكبرى.
- ✓ تأجير المركبات.
- ✓ تأجير الآلات والمعدات.
- ✓ وكالة السياحة والاسفار.
- ✓ وكالة الاشهار والاتصال.
- ✓ التكوين و التدريس المتنوع.
- ✓ الوكيل العم ووسيط التأمين. (قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة 2025)

رابعاً: معدلات الضريبة الجزافية الوحيدة:

يحدد معدل الضريبة الجزافية الوحيدة كما يأتي: (المادة 282 مكرر 4 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2025)

- 5% بالنسبة لأنشطة الإنتاج وبيع السلع.
- 12% بالنسبة للأنشطة الأخرى
- غير أنه تخضع لمعدل 0,5 % الأنشطة الممارسة تحت النظام القانوني للمقاول الذاتي
- 5% أنشطة جمع الورق المستعمل والنفايات المنزلية وكذا النفايات الأخرى القابلة للاسترجاع لجمع نفايات الورق و النفايات المنزلية وغيرها من النفايات القابلة لإعادة التدوير من قبل الأشخاص الطبيعيين (المادة 32 من قانون المالية 2014). (قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة 2025)

➤ 12% الإيرادات المهنية السنوية المحققة من طرف المكلفين بالضريبة في فئة المهن غير التجارية.

➤ 5% اقتطاع من المصدر للمداخيل المتأتية من توزيع السلع والخدمات عبر منصات رقمية أو باللجوء إلى بيع المباشر على الشبكة (المادة 282 مكرر 4 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2025)

➤ فيما يتعلق بالمكلفين بالضريبة الذين يقومون بتسويق المنتجات الواسعة الاستهلاك ذات أسعار أو هوامش محددة أو مسقفة بموجب التنظيم (مثل الحليب والسكر و غاز البوتان... وما إلى ذلك) فإن الأساس الخاضع للضريبة هو هامش الربح المحقق. (المادة 282 مكرر 2 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2023).

➤ مبلغ هامش الربح المحقق لتسويق المنتجات الواسعة الاستهلاك ذات أسعار أو هوامش محددة أو مسقفة بموجب التنظيم (مثل الحليب والسكر وغاز البوتان... وما إلى ذلك) (المادة 282 مكرر 2 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2023) (المديرية العامة للضرائب، 2023)

خامسا: الانتقال من نظام الضريبة الجزافية الوحيدة الى نظام الربح الحقيقي أو النظام المبسط للمهن غير التجارية.

• **طلب اختيار نظام الربح الحقيقي أو النظام المبسط للمهن غير التجارية:**

يمكن للمكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة حسب الحالة اختيار الخضوع للضريبة وفق النظام الربح الحقيقي أو النظام المبسط.

يبلغ الاختيار الإدارة الجبائية قبل أول (1) فيفري من السنة الأولى التي يرغب فيها المكلفون بالضريبة تطبيق نظام الربح الحقيقي أو النظام المبسط للمهن غير التجارية، إن اختيار هذه الأنظمة الجبائية لا رجعة فيه

هام: يمكن للمكلفين بالضريبة الجدد أيضا اختيار أحد هذه الأنظمة عند ايداع التصريح بالوجود "سلسلة ج رقم 08" (المادة 3 من قانون الإجراءات الجبائية 2025) (المديرية العامة للضرائب، 2023)

• **تجاوز سقف الاخضاع للضريبة الجزافية الوحيدة:**

يتم تحويل المكلفين بالضريبة الذين حققوا رقم أعمال أو إيرادات مهنية يتعدى سقف الاخضاع للضريبة الجزافية الوحيدة (8.000.000.00 دج) عند اختتام السنة الموالية لتلك التي تم فيها تجاوز هذا السقف حسب الحالة الى نظام الربح الحقيقي او النظام المبسط.

يجب أن يبقى المكلفون بالضريبة المحولون إلى نظام الربح الحقيقي أو النظام المبسط خاضعين لاحد النظامين حسب الحالة و هذا مهما كان مبلغ رقم الاعمال او الإيرادات المهنية المحقق بعنوان السنوات المالية اللاحقة (المادة 282 مكرر 2 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2023) (المديرية العامة للضرائب، 2023)

● إلغاء النظام الضريبة الجزافية الوحيدة:

يمكن الإدارة الجبائية ان تلغي تطبيق نظام الضريبة الجزافية الوحيدة على المكلفين بالضريبة بناء على المعلومات التي تحوزها عندما يفوق رقم الاعمال المصحح سقف الاخضاع للضريبة الجزافية الوحيدة (8.000.000.00 دج).

اذا تجاوزت الزيادة المحققة في رقم الاعمال عتبة الضريبة الجزافية الوحيدة يتم تحويل المكلف بالضريبة تلقائيا الى نظام الربح الحقيقي او النظام المبسط.

تبلغ المصلحة المسيرة المكلف بالضريبة بقرار الغاء نظام الضريبة الجزافية الوحيدة و بخضوعه الاحد النظامين حسب الحالة و هذا مهما كان المبلغ رقم الاعمال او الايرادات المهنية المحقق بعنوان السنوات المالية اللاحقة (المادة 13 من قانون اجراءات الجبائية 2023) (المادة 282 مكرر 2 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2023) (المديرية العامة للضرائب، 2023)

الفرع ثالث: النظام المبسط للمهن غير التجارية.

سوف تطرق في هذا الفرع الى تعريف نظام المبسط للمهن غير التجارية و كيفية حساب الضريبة فيه.

أولاً: تعريف النظام المبسط للمهن غير التجارية.

يخضع المكلفون بالضريبة الذين يحققون مداخيل تابعة لفئة ارباح المهن غير التجارية. (قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة 2025)

تعتبر كمداخيل متأتية من ممارسة مهنة غير تجارية، ارباح المهن الحرة ، و الوظائف و المهام التي لا يتمتع اصحابها بصفة تاجر و كذا كل المهن و المستثمرات المدرة للأرباح، و التي هي مصادر كسب لا تنتمي الى صنف اخر من الارباح و المداخيل.

تتضمن هذه الارباح أيضا:

ريوع العائدات حقوق المؤلف التي يتقاضاها الكاتب او المؤلفون الموسيقيون، وورثتهم و الموصي لهم بحقوقهم.

الريوع المحققة من قبل المخترعين، سواء من منح رخصة استغلال شهاداتهم او بيع علامات الصنع او طرق او صيغ الإنتاج او التنازل عنها. (قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة 2025، صفحة 15)

ثانياً: حساب الضريبة:

يخضع المكلفون بالضريبة الخاضعون للنظام المبسط للمهن غير التجارية للضريبة على الدخل الإجمالي مع طريقة تحديد الوعاء تختلف عن النظام الحقيقي إضافة للرسم على القيمة المضافة:

1. الضريبة على الدخل إجمالي (irg):

تخضع المداخل الناتجة عن ارباح المهن غير التجارية للضريبة وفقا لجدول الضريبة على الدخل الاجمالي في مكان ممارسة نشاط.

يشكل هذ الاخضاع الضريبي دينا ضريبيا يخصم من الضريبة على الدخل الاجمالي الذي تعده المصالح الجبائية التابع لها موطن تكليف الخاضع للضريبة (المادة 10 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2023)
تحديد الارباح الخاضعة للضريبة:

يتكون الربح الواجب اخذه بعين الاعتبار في اساس الضريبة على الدخل من فائض الايرادات الكلية على النفقات اللازمة لممارسة المهنة.

غير انه في حالة عدم وجود مبررات لجميع النفقات الضرورية لممارسة المهنة يسمح بخصم مبلغ صافي جزافي قدره 10% من اجمالي الايرادات المصرح بها.

مع مراعاة احكام المادة 173 من هذا القانون يؤخذ هذا الربح في الحسابان الارباح او الخسائر الناتجة عن التنازل عن عناصر الاصول المخصصة لممارسة المهنة و كل التعويضات المقبوضة مقابل التوقف عن ممارسة المهنة او تحويل الزبائن.

تتضمن النفقات القابلة للخصم على وجه الخصوص:

- إيجار المحلات المهنية.
- الضرائب و الرسوم المهنية التي يتحملها المكلف بالضريبة بصفة نهائية. (المديرية العامة للضرائب، 2023)
- الإهلاكات المنجزة وفقا للقواعد المطبقة على نظام الأرباح الصناعية و التجارية.
- في حال التنازل على رخصة استغلال براءة الاختراع أو التنازل عن طريق أو صيغة الصنع من طرف المخترع نفسه فانه يطبق على ريع الاستغلال أو على سعر البيع تخفيض قدره 30% قصد مراعاة المصاريف المنفقة لإنجاز الاختراع إذا لم يتم خصم المصاريف الحقيقية من أجل تأسيس الضريبة.

2. الرسم على القيمة المضافة:

يطبق المعدل العادي 19% للرسم على القيمة المضافة على المهن الحرة باستثناء المهن الطبية العروض المسرحية و البالي و الحفلات الموسيقية و السيرك و العروض و المنوعات و الالعاب و العروض المسلية بمختلف انواعها و التي يطبق عليها معدل مخفض 9%. (المديرية العامة للضرائب، 2023)

المطلب الثالث: أهم ضرائب و الرسوم.

يتميز النظام الجبائي الجزائري بعدة ضرائب رسوم تفرض على المكلفين بالضريبة و هي كالتالي:

الفرع الأول: الضرائب المباشرة: و التي تنقسم بدورها الى:

أولاً: الضريبة على الدخل الإجمالي: يطبق هذا النوع من الضرائب على الأشخاص الطبيعيين، الشركاء في شركات الأشخاص و الشركاء في الشركات المدنية المهنية ، بهدف إخضاع المداخيل الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي كالأرباح المهنية، المداخيل الفلاحية المداخيل الإيجارية الناتجة عن تأجير العقارات. (هدى و صفحة صليحة، 2020، صفحة 113)

1. **الأساس الخاضع للضريبة:** يحدد الدخل الإجمالي الصافي السنوي المكون لأساس

الضريبة على دخل جمع الأرباح أو المداخيل الصافية المئوية باستثناء تلك المتعلقة بالضريبة المفروضة بمعدل محرر، و الأعباء القابلة للخصم التالية:

➤ فوائد القرض و الديون المبرمة الأغراض مهنية وكذا تلك التي تم إبرامها قصد اقتناء أو بناء مسكن

➤ اشتراكات التأمين على الشيخوخة و التأمينات الاجتماعية المكتتبه شخصيا

➤ نفقات الإطعام

➤ بوليصة التأمين المبرمة من طرف المالك المؤجر.

2. **معدلات فرض الضريبة:** يمكن تلخيص هذه المعدلات في الجدول التالي: (هدى و صفحة صليحة،

2020، صفحة 113)

الجدول رقم(01) : الجدول التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي.

معدل الضريبة.	قسط الدخل الخاضع للضريبة(دج).
0%	لا يتجاوز 240.000دج.
23%	من 240.001دج الى 480.000.
27%	من 480.001دج الى 960.000دج.
30%	من 960.001دج الى 1.920.000دج.
33%	من 1.920.001دج الى 3.840.000دج.
35%	اكثر من 3.840.000دج.

المصدر: (المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة 2025)

ثانيا: الضريبة الجزافية الوحيدة: يخضع للنظام الضريبية الجزافية الوحيدة، الاشخاص الطبيعيون الذين يمارسون نشاطا صناعيا أو تجاريا أو غير تجري أو حرفيا و كذا التعاونيات الفنية و التقليدية والشركات المدنية المهنية، التي لا يتجاوز رقم اعمالها السنوي ثمانية ملايين دينار (8.000.000دج) ماعدا تلك التي اختارت نظام فرض الضريبة حسب الربح الحقيقي او النظام المبسط للمهن غير التجارية.

ثالثا: الضريبة على ارباح الشركات: يطبق هذا النوع من الضرائب على شركات رؤوس الاموال (شركات ذات اسهم، شركات ذات المسؤولية المحدودة، شركات بالتوصية ذات اسهم)،شركات الاشخاص الذين اختاروا اخضاعهم للضريبة على ارباح الشركات، الشركات المدنية التي اختارت اخضاعها للضريبة على ارباح الشركات. (هدى و صفحة صليحة، 2020، صفحة 113)

رابعا: رسم المحلي للتضامن: يتم دفع الرسم المحلي للتضامن المتعلق بالمداخيل الخاضعة للضريبة المحصلة او المحققة، حسب طبيعة النشاط خلال شهر جانفي من السنة (ن). (المادة 364 مكرر من قانون ضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة 2025). (الدفع الشهري للرسم المحلي للتضامن، 2025)

خامسا: رسم التطهير: يطبق رسم التطهير في البلديات التي تشغل فيها مصلح رفع القمامات المنزلية يتحمل الرسم المستأجر الذي يمكن ان يكلف مع المالك بدفع الرسم بصفة تضامنية.

يحدد مبلغ الرسم على النحو التالي:

- 2.000 دج على كل محل ذي استعمال سكني.
- 10.000 دج، على كل محل ذي استعمال مهني أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه
- 18.000 دج، على كل ارض مهياة للتخيم و المقطورات
- 80.000 دج، على كل محل ذي استعمال صناعي أو تجاري أو حرف أو ما شبه ينتج كميات

من النفايات تفوق نفايات الأصناف المذكور أعلاه (قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة 2025)

سادسا: الضريبة على الاملاك: يطبق على الاشخاص الطبيعيين الذين يوجد مقرهم الجبائي بالجزائر بالنسبة لأملاكهم الموجودة بالجزائر او خارج الجزائر ، و الاشخاص الذين ليس لهم مقر جبائي بالجزائر ،بالنسبة لأملاكهم الموجودة بالجزائر ، بالإضافة الى ذلك الاملاك الخاضعة للضريبة (العقارية و المنقولة) (هدى و صفحة صليحة، 2020، صفحة 114)

الجدول رقم(02) : نسبة الضريبة على الثروة.

النسبة%	قسط القيمة الصافية من الاملاك الخاضعة للضريبة(دج)
0%	يقل عن 100.000.000
0.15%	من 100.000.000 الى 150.000.000
0.25%	من 150.000.001 الى 250.000.000
0.35%	من 250.000.001 الى 350.000.000
0.5%	من 350.000.001 الى 450.000.000
1%	يفوق 450.000.000

المصدر: (المادة 281 مكرر 8 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة 2025).

الفرع الثاني: الرسم على رقم الاعمال: يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

أولاً: الرسم على القيمة المضافة: يطبق على العمليات الخاضعة للضريبة وجوبا كالعمليات المتعلقة بنشاط صناعي او تجاري او حرفي المنجزة من طرف الخاضعين للرسم، العمليات التي تتجزها البنوك و شركات التأمين ..الخ، بالإضافة الى ذلك نجد العمليات الخاضعة للرسم اختياريًا كالعمليات الموجهة للتصدير، العمليات المحققة لفائدة، اما فيما يخص الخاضعون للرسم نجد المنتجون، البائعون، المستوردون، البائعون بالتجزئة.

الاساس الخاضع للضريبة للرسم: يشمل رقم الاعمال الخاضع للرسم كل من ثمن البضائع او الاشغال او الخدمات بما في ذلك كل المصاريف و الحقوق و الرسوم، باستثناء الرسم على القيمة المضافة ذاته.

المعدلات : معدل منخفض:9%، معدل عادي 19% (هدى و صفحة صليحة، 2020، صفحة 115)

ثانياً: الرسم الداخلي على الاستهلاك: يطبق على السيارة ، التبغ للنشق و المضغ، السجائر ،تبغ التدخين، الكبريت و القداحات.

الجدول رقم(03): النسب المطبقة بالنسبة للرسم الداخلي على الاستهلاك.

التعريفات.	بيان المنتجات.
	1- الجعة.
4368 دج/هل	أقل او يساوي 5

5560 دج/هل		اكثر من 5
المعدل النسبي على قيمة المنتج.	الحصة الثابتة دج/كلغ.	المنتجات التبغية و الكبريت.
		1-السجائر.
15%	1.640	أ-التبغ الأسود.
15%	2.250	ب- التبغ الأشقر.
15%	2.600	2- السجارة.
10%	682	3- تبغ التدخين(بما فيها شيشة)
10%	781	4-تبغ للنشق والمضغ.
40%		5- السجائر الالكترونية سوائل شحن و اعادة شحن الاجهزة الالكترونية المسماة (السجائر الإلكترونية) و الاجهزة المماثلة
20%		6-الكبريت و القداحات.

المصدر: . (المادة 25 من قانون الرسم على رقم الاعمال 2025)

الفرع الثالث: الضرائب غير المباشرة:

أولاً: رسم المرور: ويطبق على المشروبات الكحولية و الخمر.

❖ الأساس الخاضع للرسم: (هدى و صفحة صليحة، 2020، صفحة 115)

- الكحول: كمية الكحول المعبر عنها بالهكتولتر الموجه للاستهلاك.

- الخمر: الكمية المعبر عنها بالحجم(هيكولتر) الموجهة للاستهلاك.

الجدول رقم(04) : رسم المرور على الكحول.

تعريف رسم المرور من واحد هكتولتر من الكحول الصافي.	بيان المنتجات.
60 دج	1.منتجات أساسها الكحول ذات طابع طبي بحث، و لا يمكن شربها و الواردة في قائمة معدة بطريقة نظامية.
1.200 دج	2. منتجات العطور و الزينة.
5.000 دج	3. كحول مستعملة لتحضير الخمر الفوارة و الخمر الحلوة بطبيعتها و التي تستفيد من النظام الجبائي للخمر
150.000 دج	4. المشهيات التي أساسها الخمر و الفيرموت و الخمر

	الكحولية و ما يماثلها و الخمور الحلوة بطبيعتها الخاضعة للنظام الجبائي للكحول و الخمور الكحولية الأجنبية ذات التسمية الأصلية أو المراقبة أو المعبرة و كريم دو كاسي.
300.000 دج	5. الوسكي و المشهيات التي أساسها الكحول مثل البيتر، أمرس، غودرون، أنيس
150.000 دج	6. الروم و غيره من المنتجات المشار إليها في الأرقام من 1 إلى 5 أعلاه.

المصدر: (المادة 47 من قانون ضرائب غير مباشرة 2025)

- رسم الضمان و التعيير: تخضع مصنوعات الذهب و الفضة و البلاتين لرسم الضمان يتم تحديده بالهكتوجرام كما يلي: : (المادة 340 من قانون ضرائب غير مباشرة 2025)
- مصوغات الذهب 16.000 دج/ هكتوغرام.
- مصوغات من البلاتين: 30.000 دج/ هكتوغرام.
- مصوغات من الفضة: 250 دج/ هكتوغرام. (قانون الضرائب غير المباشرة ، 2025)

المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: التعريف، الخصائص، التحديات و الإحصاءات في الجزائر

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة محركاً رئيساً لما لها من دور كبير على اقتصادات الدول سواء المتقدمة أو النامية، تُعد الجزائر من بين الدول الأوائل التي أولت الاهتمام بالشركات الصغيرة و المتوسطة، نظراً لكونها تشكل البنية الرئيسية في الاقتصاد الوطني وكذا بفضل سهولة التأسيس و الإدارة، فضلاً عن انخفاض من حجم رأس مال اللازم لتأسيسها.

وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وخصائصها، و المشاكل التي تعاني منها و احصائيات الجزائر حولها هذه المؤسسات.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خصائصها.

تعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ركيزة أساسية في دعم الاقتصاد الوطني، حيث تلعب دوراً بارزاً في توفير فرص العمل وتعزيز النشاط الاقتصادي و من هنا نستعرض مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خصائصها.

الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

تعريف المشرع الجزائري: تعرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/ أو الخدمات:

- تشغل من واحد(1) إلى مائتين و خمسين(250) شخصاً.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (4) ملايين دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلاتها السنوية مليار (1) دينار جزائري.

تستوفي معيار الاستقلالية. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، 2017 ، صفحة 05)

جدول رقم (05): التعريف الجزائري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المتوسطة	الصغيرة	الصغيرة جدا او المصغرة	المعيار
من 50 إلى 250 شخص	من 10 إلى 49 شخص	من 01 إلى 09 أشخاص	عدد العمال
من 400 مليون إلى 04 ملايين	لا يتجاوز 400 مليون دج	أقل من 40 مليون دج	رقم الأعمال
من 200 مليون إلى مليار دج	لا يتجاوز 200 مليون دج	لا يتجاوز 20 مليون دج	الحصيلة السنوية

المصدر: (دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الإطار التشريعي)

❖ تعريف J.EBOLTON:

- كلفت الحكومة البريطانية في الستينات لجنة يرأسها البروفيسور J.EBOLTON ،لدراسة اشكالية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بريطانيا و لقد جاء في تقريره تعريف معتمد على ثلاثة معايير هي:
- يتم تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من قبل ملاكها بصفة شخصية.
 - تملك هذه المؤسسات حصص ضعيفة في السوق.
 - استقلالية المؤسسة.

من هذه معايير يمكن القول بان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هذه مؤسسات تعتمد في تسييرها على هرم شخصي بسيط الى حد بعيد و يتربع مالك المؤسسة على قمة هرمها حيث يعود إليه اتخاذ القرارات في الاخير، ولا يمنع ذلك دون أي يمنحهم السلطة و يبقى هذا صالحا في بعض المؤسسات تلك التي يكون عدد عمالها ب200 عاملا. (رضا و صدوقي ، 2016 ، صفحة 240)

❖ **تعريف البنك الدولي:** يعرف هذا النوع من المؤسسات استناد إلى معيار عدد العمال و يصنف المؤسسات على أنها تلك التي تشغل اقل من 10 عمال و المؤسسات الصغيرة تلك التي يعمل بها ما بين 10 إلى 50 عامل أما التي تشغل ما بين 50 الى 100 عامل فهي تصنف كمؤسسة متوسطة و ما فوق تلك فهي مؤسسة كبيرة. (بن دعاس ، 2021، صفحة 50).

و يمكننا تعريفها كما يلي: " هي مؤسسات تتميز بمحدودية في حجم العمالة و الإيرادات، يتم تصنيفها بأن عدد عمالها أقل من 250 عامل و هي تلعب دورا حيويا في الاقتصاد من خلال توفير مناصب الشغل و التقليل من البطالة.

الفرع الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مجموعة من الخصائص و السمات التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة و لتوضيح ذلك نذكر أهم هذه الخصائص:

1. الملكية الخاصة: أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تخضع في ملكيتها لشخص واحد أو

مجموعة من الاشخاص وقد أظهر هذه الأهمية المفكر (SCHUMA CHER) في كتابه

(SMALL IS BEAUTIFUL) فاعتبره أن الملكية الخاصة من قبل شخص ما أو بعض الاشخاص

هي كما يلي:

في المؤسسة الصغيرة، مسالة طبيعية و مثمرة و عادلة

في المؤسسة المتوسطة، تصبح الى حد ما غير لازمة من الناحية الوظيفية

في المؤسسة الكبيرة مسالة غير منطقية.

و من الفوائد الناتجة عن الملكية الخاصة: تعزيز الروابط العائلية لأنه في الغالب العاملين في مثل هذه المؤسسات أبناء أسرة واحدة أو من أسر متقاربة كما تتميز الروح الجماعية غير أن السلبيات الممكن تسجيلها هي ضعف مستوى العمال القائمين على هذه المؤسسة بسبب عدم تشغيل الاجانب خارج العائلة بالرغم من تواجد الكفاءة في الأجانب.

2. الحجم: يمثل الحجم الخاصية المهمة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فقد يفضل بعض

المالكين بقاء المؤسسة صغيرة من أجل الحفاظ على مناهج عمل تتماشى مع حجمها و عدم الرغبة

إلى التوسع في الاستثمار برغم من توفر الفرص . (العزیز، 2024، صفحة 574)

3. **سهولة التسيير و التأسيس:** إن صغر حجم رأسمال انشائها إلى جانب قصر الوقت اللازم لإعداد دراسات جدوى إقامتها و الشروع في تأسيسها إلى جانب سهولة تنفيذ المباني و تركيب خطوط الإنتاج جعل عملية تسييرها سهلة بالإضافة إلى بساطة هيكلها الإداري و التنظيمي.

4. **مرونة الإدارة و التنظيم:** يعتبر الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أكثر مرونة و اقل بيروقراطية من المؤسسات الكبيرة بسبب سرعة اتخاذ القرار و تنفيذه من طرف المالك و المسير لغياب التعقيدات في الهيكل التنظيمي لها.

5. **انخفاض وفيات للحجم و اهمية الاستفادة من وفيات التجمع و إمكانية التخصص:** تستفيد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من وفيات التجمع التي تمكن هذا النوع من المؤسسات التي تعرضها من انخفاضها وفيات الحجم، حيث أنها عندما تتجمع في المدن الصناعية في شكل أقطاب صناعية تتعاون فيما بينها في نشاط صناعي متكامل وموحد.

6. **أداة للتدريب الذاتي و الإبداع التكنولوجي:** تعمل المؤسسات على خلق إطارات تقنية متطورة ذات مهارات عالية مع إمكانية طرح تقنيات جديدة للابتكار و الإبداع.

7. **التكامل مع المؤسسات الكبيرة:** تلعب دورا هام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دفع عجلة التنمية من خلال منحها للمؤسسات الكبيرة ميزة تنافسية عالية ناتجة عن التكامل الانتاجي الرأسي والأفقي القائم على أساس التعاون المستمر. (العزیز، 2024، الصفحات 575-576).

المطلب الثاني: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

توجد العديد المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فبعضها يتعلق بالعوامل الداخلية و أخرى خارجية.

الفرع الأول: مشكلات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي ترجع الى العوامل الداخلية.

ترجع هذه المجموعة من العوامل إلى طبيعة المؤسسة في حد ذاتها و نميز:

1. وجود عجز في القدرات الإدارية و التنظيمية:

من ابرز خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سهولة الادارة و التنظيم، و اعتماد صاحب المشروع الادارة بنفسه خاصة في المؤسسات الصغيرة.

إن هذا الاعتماد المباشر على صاحب المؤسسة في جميع النواحي الادارية من اهم عيوبه التي تتمثل في ان قدرة لشخص الواحد تكون محدودة غالبا. (كاتية، 2019، صفحة 23)

2. عدم تطبيق قواعد النظام المحاسبي في إدارة النشاط:

و هذا راجع لضعف الاساس المحاسبي في إدارة الاستثمارات بكفاءة و توقع النفقات و الإيرادات المرتفعة.

3. عجز مصادر التمويل الداخلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

حيث تظهر الإحصائيات المنشورة ان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعاني من مشاكل تمويلية أو ما يصطلح عليه بالفجوة التمويلية (financing gaps) تقدر حوالي 90% من احتياجاتها المالية، و تتمثل احدى المشاكل الرئيسية التي تواجه هذه المؤسسات في نقص الضمانات الكافية التي تطلبها البنوك و المؤسسات المالية من اجل الحصول على الاموال، سواء من اجل شراء الاصول الثابتة او من اجل تمويل راس المال العامل.

4. نقص المهارات و تخلف طرق الانتاج:

إن أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة ذات الطابع الحرفي يتسمون عادة بسيطرة طرق التفكير و العادات التقليدية على سلوكهم و الخوف ن اخذ الاساليب الحديثة في الانتاج. (كاتية، 2019، صفحة 29)

الفرع الثاني: مشكلات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي ترجع الى العوامل الخارجية.

ترجع هذه العوامل الى المناخ العام الذي تعمل فيه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تتمثل في: (كاتية، 2019، الصفحات 23-24)

1. السياسات الاقتصادية و التوجيهات الحكومية الإدارية سواء من حيث مشكلة النقد الأجنبي، الرسوم الجمركية، قيود الاستثمار و تراخيص العمل و الاستيراد.

2. الدخول غير المتكافئ إلى السوق الائتمان و المواد الأولية و المنتجات.

3. العمالة: تتركز مشكلة العمالة في المشروعات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بما يلي:

✓ ندرة الايدي العاملة المدربة خاصة في الدول النامية.

✓ تفضيل العمل ذوي المهارات العمل لدى المؤسسات الكبيرة حيث الاجور و المزايا افضل

4. المشكلات التسويقية: تظهر المشكلات التسويقية عند:

➤ عدم ثبات الانتاج من موسم الى اخر مما يؤدي الى ظهور فائض الطلب تارة و فائض العرض تارة اخرى.

➤ تشابه منتجات هذه المؤسسات و تمركزها في مجالات معينة من دون اخذ الطاقة الاستيعابية للسوق المحلية و الإقليمية في الاعتبار، مما يخلق درجة عالية من المنافسة الضارة فيما بينها.

➤ نقص الكفاءات التسويقية عموماً وعدم الاهتمام بالبحوث التسويقية و الخدمات الاستشارية التسويقية بسبب قلة القدرات المالية او حفاظا على اسرار و خصوصية النشاط.

➤ صعوبة وصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الى الاسواق العالمية و ذلك نتيجة بعض الاسباب التجارية السائدة في معظم البلدان النامية و المتقدمة و نذكر منها:

- أ. اختلاف القوانين و المعايير بين البلدان المصدرة و المستوردة المتعلقة بأمر الاستيراد و التصدير.
- ب. تعقيد الاجراءات الخاصة بالتصدير.
- ت. إتباع سياسة الحماية الجمركية و التقنين.
- ث. تعدد الجهات التي ينبغي الحصول على موافقتها بشكل مسبق.
- ج. انتشار الشركات متعددة الجنسيات التي تسيطر على الاسواق المحلية لكثير من الدول النامية.

5. مشكلات الارض (العقار) اللازمة لعمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: يعد مشكل العقار من بين أهم المشاكل التي يواجهها أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، سواء تلك المتعلقة بالحصول على الاراضي و العقارات و عقود الملكية أو المتعلقة بالحصول على الاراضي في مناطق النشاط الصناعي و المناطق الصناعية، وإن توفرت هذه الارض قد لا تكون متاحة إذ تقتصر إلى المستلزمات الاساسية اللازمة للتشغيل من طرق و مياه و كهرباء..الخ.

6. مشكلات المواد الاولية المستوردة و المحلية: تعاني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في هذا المجال من العديد من المشكلات منها:

- ❖ ندرة أو ارتفاع أسعار المواد الاولية.
- ❖ عدم الانتظار المعروف من المادة الاولية مما يجبر هذه المؤسسات على تخزين كميات منها و هذا يؤدي الى تجميد جزء من راس المال و تحمل تكاليف اضافية.
- ❖ مشكلات الخدمات و الهياكل الاساسية: و نقصد بها الكهرباء، الماء، قنوات الصرف الصحي، الاتصالات، الطرق ووسائل النقل، و من بين هذه المشكلات:
 - عدم انتظام التيار الكهربائي و انقطاعه المستمر و ارتفاع تكلفته.
 - مشكل ضعف وسائل الاتصالات.
 - ضعف شبكة الطرقات ووسائل النقل.

7. عدم دقة البيانات المحاسبية و المالية و تأخر اعدادها: نظرا لطبيعة ملكية لمؤسسة خاصة الصغرى وحجمها و محدودية امكانياتها فأنها تواجه. (كاتية، 2019، الصفحات 24-25)

مشكلات أساسية في مجال توفير البيانات المحاسبية و المالية الدورية، الدقيقة و المنتظمة، مما يقلل من قدرة إدارتها على رقابة عملياتها من جهة وخلق الصعوبات امام المؤسسات الاخرى المتعلقة معها.

8. مشكلات ادارية و تشغيلية: هناك مجموعة من المعوقات الادرية تحد من قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة على ممارسة الادارة التشغيلية الفعالة، و تضعف من امكانية النمو و الاستقرار، بل حتى البقاء، و من بين اهم هذه المعوقات:

- الملكية الفردية او العائلية للمؤسسة، و الانغلاق على المشاركة في الملكية مع الاخرين.
- تعيين الابناء و الاخوة و الاقارب في ادارة نشاط و تحديد مكافاتهم على اسس غير موضوعية.
- مزج شؤون المؤسسة مع شؤون العائلة.
- ضعف القدرات العملية للمالك و اعتماده في الغالب على ما يتوفر لديه من الاموال و بعض الخبرات.

- محدودية القدرة على التنبؤ و التخطيط و الاستشراف. (كاتية، 2019، الصفحات 25-26)

المطلب الثالث: إحصائيات حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

تعتبر الإحصائيات الأداة الأساسية لفهم واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ توفر معطيات دقيقة تساهم في تقييم حجم هذه المؤسسات، وتوزيعها حسب التصنيفات القانونية، إضافة إلى إبراز دورها في النسيج الاقتصادي الوطني .

وفي هذا الإطار، سنعرض في هذا المطلب أهم المؤشرات الإحصائية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع تحليل دقيق لهذه المعطيات، مما يتيح تكوين صورة شاملة عن طبيعة انتشارها، خصائصها، ودورها في دعم الاقتصاد الوطني .

حيث أن الجزائر من بين الدول الأوائل التي أولت الاهتمام بهذه المؤسسات لذا أخذت في التنامي من سنة إلى أخرى وفي الجدول التالي سنوضح احصائيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال سنة 2022.

جدول رقم (06): إحصائيات التأسيس و الإغلاق، التوزيع القطاعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

(PME) في الجزائر 2022

80.531	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (PME) التي تم اعادة انشاؤها.	
19.179	التوقف عن النشاط (المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة).	
115.992	المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة.	
8.53%		
223	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية.	
30	جميع الوضعيات القانونية	كثافة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (عدد المؤسسات لكل 1000 نسمة).
17	الأشخاص المعنوية الخاصة	
3.307.821	مناصب الشغل (عدد العمال)	

مصدر: (وزارة الصناعة، 2023، صفحة 5)

يعكس الجدول ديناميكية قوية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم إنشاء 80,531 مؤسسة جديدة، مقابل 19,179 حالة توقف عن النشاط، مما يدل على حيوية نسبية في السوق.

كما تبرز الأرقام أن عدد المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة بلغ 115,992، وهو ما يمثل 8.53% من إجمالي المؤسسات و هي نسبة ضعيفة جدا، بينما بلغ عدد المؤسسات العمومية الاقتصادية 223 فقط، مما يؤكد الطابع الخاص الغالب على هذا القطاع.

من جهة أخرى، تظهر الكثافة المؤسسية مع 30 مؤسسة لكل 1000 ساكن لجميع الأوضاع القانونية، و 17 مؤسسة بالنسبة للأشخاص المعنويين الخواص. وتبرز الإحصائيات أهمية هذا القطاع كمحرك للتشغيل، إذ يوفر أكثر من 3.3 مليون منصب شغل، مما يعزز دوره الحيوي في دعم الاقتصاد الوطني والتنمية الاجتماعية.

جدول رقم (07) : العدد الاجمالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة نهاية 2022.

النسبة المئوية	عدد المؤسسات	نوع المؤسسات	
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة.			1.
56,09%	762.769	اشخاص معنويون	
43,89%	596.811	اشخاص طبيعيين منهم:	
20,06%	272.726	المهن الحرة	
23,83%	324.085	انشطة حرفية	
99,98%	1.359.580	الاجمالي الفرعي 01	
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة.			2.
0,02%	223	الأشخاص المعنويون	
0,02%	223	الاجمالي الفرعي 02	
100%	1.359.803	المجموع العام	

المصدر: (وزارة الصناعة، 2023، صفحة 6)

يظهر الجدول أن النسيج الاقتصادي في نهاية سنة 2022 تميز بسيطرة شبه مطلقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، التي تمثل نسبة 99.98% من إجمالي المؤسسات، مقابل نسبة هامشية لا تتجاوز 0.02% للمؤسسات العمومية.

توزعت المؤسسات الخاصة بين أشخاص معنويين بنسبة 56.09% وأشخاص طبيعيين بنسبة 43.89%، مع حضور ملحوظ للمهن الحرة (20.06%) والأنشطة الحرفية (23.83%). هذا التركيب يعكس اعتماد الاقتصاد بشكل رئيسي على المبادرات الفردية والأنشطة التقليدية، ما يبرز حيوية القطاع الخاص ولكنه يطرح في المقابل تحديات تتعلق بالتحديث والابتكار.

بناء على هذه المعطيات، تبرز الحاجة إلى مجموعة من الاجراءات الاستراتيجية لضمان استدامة هذه المؤسسات وتعزيز قدرتها التنافسية. من بين هذه التوصيات: دعم الابتكار والتحديث عبر تشجيع

استخدام التكنولوجيا الحديثة، وتوفير برامج تمويل ميسرة ومخصصة للمؤسسات الصغيرة، مع اطلاق برامج تدريب وتأهيل مستمرة لتطوير المهارات التقنية والادارية.

كما يجب تشجيع المؤسسات على تنويع أنشطتها الاقتصادية نحو قطاعات واعدة مثل التكنولوجيا والخدمات الرقمية، إضافة إلى تحفيز اصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاندماج والتعاون من خلال تجمعات مهنية وشبكات عمل مشتركة، بما يسهم في تعزيز مرونتها وقدرتها على مواجهة التحديات المستقبلية.

كما يبين الجدول التالي توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب عدد الموظفين:

جدول رقم(08): المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب عدد الموظفين.

نهاية سنة 2022	سنة 2022				نهاية سنة 2021	قطاعات النشاط
	مجموع	من 50 الى	من 10 الى 49	من 1 الى 9		
	من 1 الى 250 موظف	250 موظف	موظف	موظفين		
8.404	349	0	17	377	8.010	الزراعة
3.371	128	4	17	107	3.243	المحروقات الطاقة و المناجم
204.452	5121	34	365	4.722	199.331	البناء اشغال العمومية و الري
115.992	6001	25	143	5.833	109.991	صناعات التحويلية
703.499	41314	75	440	40.799	662.185	الخدمات بما في ذلك المهن الحرة
324.085	20480	-	-	20.480	303.605	الحرف اليدوية
1.359.80	73.438	138	982	72.318	1.286.3 65	مجموع
	100	19,0	34,1	98,47		%

المصدر: (وزارة الصناعة، 2023، صفحة 7)

من خلال الجدول، نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة جدا تشكل الأغلبية في الجزائر، حيث تمثل نسبة 98.47% في القطاعات الصناعية مما يدل على أن معظم المؤسسات في الجزائر تضم أقل من

10 موظفين، في المقابل، تمثل المؤسسات المتوسطة التي توظف من 10 إلى 49 موظفًا نسبة 34.1%، بينما تمثل المؤسسات الكبيرة نسبة أقل بكثير تصل إلى 19%.

أما بالنسبة لقطاعات العمل، يظهر أن قطاع الخدمات يضم أكبر عدد من الموظفين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث كان عدد الموظفين في نهاية 2021 حوالي 662.185 موظفًا، ليصل إلى 703.499 موظفًا في نهاية 2022، مما يعكس زيادة تقدر بحوالي 41.314 موظفًا. هذه الزيادة تشير إلى أهمية قطاع الخدمات في توفير فرص العمل ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. أما قطاع الحرف اليدوية، فقد شهد أيضا نموا مهما حيث ارتفع عدد الموظفين من 303.605 في نهاية 2021 إلى 324.085 في نهاية 2022، مما يعكس زيادة تقدر بحوالي 20.480 موظف. أما في قطاع البناء والأشغال العمومية، فقد كان عدد الموظفين في 2021 حوالي 199.331 موظفًا، ليصبح في نهاية 2022 حوالي 204.452 موظفًا، مما يدل على زيادة في عدد الموظفين قدرها 5.121 موظفًا.

في الصناعات التحويلية، ارتفع عدد الموظفين من 109.991 في نهاية 2021 إلى 115.992 في نهاية 2022، مما يعكس زيادة تقدر بحوالي 6.001 موظف. أما في قطاع الزراعة، فقد كان النمو ضئيلا جدا، حيث ارتفع العدد من 8.010 إلى 8.404 موظفًا، بزيادة قدرها 394 موظفًا فقط. أما في قطاع المحروقات والطاقة والمناجم، فقد شهد أيضا زيادة طفيفة، حيث ارتفع عدد الموظفين من 3.243 في نهاية 2021 إلى 3.371 في نهاية 2022، بزيادة قدرها 128 موظفًا فقط. بناء على هذه البيانات، يمكننا استنتاج أن هناك زيادة في عدد الموظفين في بعض القطاعات بشكل ملحوظ، خصوصا في قطاع الخدمات والحرف اليدوية، في حين أن القطاعات الأخرى، مثل الزراعة والمحروقات، شهدت زيادات أقل.

يشير التحليل إلى هيمنة المؤسسات الصغيرة جدا، مما قد يساهم في تحديات خلق فرص عمل مستقرة ودائمة. فالمؤسسات الصغيرة عموما تكون محدودة من حيث القدرة على التوسع وتوظيف عدد أكبر من العمال، و قد يساهم ذلك في ارتفاع معدلات البطالة. رغم وجود نسبة معتبرة من المؤسسات المتوسطة (34.1%)، إلا أن تواجدها يبقى أقل من المؤسسات الصغيرة جدا، مما يعني أن فرص العمل في هذا القطاع قد تكون محدودة أو أقل تنوعا، خاصة في المناطق التي تفتقر إلى بنية تحتية داعمة.

من جهة أخرى، على الرغم من أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بشكل كبير في الاقتصاد الوطني، فإن نموها يعتمد بشكل كبير على الدعم والابتكار، حيث تحتاج هذه المؤسسات إلى بيئة داعمة تشمل تسهيلات مالية وتدريباً موجهاً لزيادة قدرتها على التوسع وتوفير وظائف مستقرة.

وعلى الرغم من زيادة عدد الموظفين في بعض القطاعات مثل الخدمات والحرف اليدوية، إلا أن النمو في بعض القطاعات الأخرى مثل الزراعة والمحروقات لا يزال محدوداً، مما قد يعيق التوزيع المتوازن للفرص عبر مختلف المناطق والقطاعات.

بناءً على هذه المعطيات، يتضح أن هناك حاجة ماسة لتحسين البيئة الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وذلك من خلال تشجيع السياسات التي تساهم في زيادة فرص العمل وتوسيع نطاق التنمية الاجتماعية بشكل مستدام.

المبحث الثالث: التحفيزات الجبائية الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تقدم الجزائر تحفيزات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل مساعدتها في النمو والتطور وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى إنعاش اقتصاد الوطني والتقليل من البطالة في نفس الوقت شريطة أن يتم توجيهها بالشكل الملائم الذي يساهم في ضمان استمرارية هذا النوع من المؤسسات وتوسعها.

في هذا المبحث، سنستعرض في المطلب الأول مفهوم التحفيزات الجبائية؛ أهدافها وأنواعها، أما في المطلب الثاني، فسنتناول التحفيزات الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقاً لكل نظام جبائي؛ وفي المطلب الثالث، سنعرض التحفيزات التي تقدمها الهيئات الداعمة لهذه المؤسسات.

المطلب الأول: ماهية التحفيزات الجبائية.

في هذا المطلب، سنقوم بتوضيح تعريف التحفيزات وأهدافها، أنواع التحفيزات في ما يلي:

الفرع الأول: تعريف التحفيزات الجبائية.

➤ هو عبارة عن التخفيف في معدل الضرائب، القاعدة الضريبية أو الالتزامات الجبائية والتي تمنح للمستفيد بشرط تقييده بعدة مقاييس فهي مساعدات مالية غير مباشرة تمنح لبعض الأعوان الاقتصاديين الذين يلتزمون ببعض المعايير والشروط المحددة من طرف المشرع. (اسماء، 2019، صفحة 21)

➤ وتعرف أيضاً "بأنه تخفيف في معدل الضرائب، القاعدة الضريبية أو الالتزامات الجبائية التي تمنح للمستفيد بشرط تقييده بعدة مقاييس" (مصطفى، 2018، صفحة 78)

➤ تعرف ايضا "هو عبارة عن مجموعة من الاجراءات و التسهيلات ذات الطابع التحفيزي تتخذها الدولة لصالح فئة معينة لغرض توجيه نشاطهم و المؤسسة الخاصة هي المستفيدة الاولى من هذه الاجراءات" (فتحي و خملول ، 2017 ، صفحة 65)

➤ و يمكن تعريفها بشكل عام كما يلي " هيا عبارة على تسهيلات تقدمها الدولة للمكلفين بالضريبة سواء كان شخص طبيعي أو معنوي الهدف منها تشجيع على خلق مؤسسات اقتصادية و توفير مناصب شغل" **الفرع الثاني: أهداف التحفيزات الجبائية.**

ينبغي على دولة من خلال تبني عملية التحفيز الضريبي بلوغ جملة من الاهداف و التي يمكن بلورتها في النقاط التالية:

- تشجيع الاستثمار وزيادة عدد المشاريع الاستثمارية اذ ان عملية التحفيز الضريبي تشجع على عملية التركيم الرأسمالي الناتج عن انخفاض العبء الضريبي.
- دعم الواردات من المستلزمات الرأسمالية الضرورية لتجسيد عملية التنمية و الاستمرار فيها و ذلك بإعفاء السلع الرأسمالية من الرسوم الجمركية او عن طريق تخفيض معدلات هذه الرسوم عليها.
- زيادة تنافسية السلع الوطنية امام السلع الاجنبية حيث ان استفادة المشاريع الاستثمارية من التحفيز الضريبي سوف يجعل من اسعار السلع المصدرة قادرة على المنافسة في سوق التصدير.
- توسيع الوعاء الضريبي فالتحفيزات الضريبية تمنح عادة بغرض توسيع الوعاء الذي تفرض عليه الضريبة في مستقبل ، و الذي يكون بقصد زيادة ايرادات الضرائب الموجهة الى خزينة الدولة. ولكن هذا الهدف ينبغي الا يرمى تحقيقه في المدة القصيرة لأن المشاريع الاستثمارية عادة ما تحقق خسائر في السنوات الاولى من نشاطها. (رضا و قرنتلي ، 2019 ، صفحة 41)

الشكل رقم (01): آلية عمل التحفيزات الجبائية في زيادة ايرادات الخزينة العامة.



مصدر: (رضا و قرنتلي ، 2019 ، صفحة 30)

• توفير مناصب الشغل و التخفيف من حدة البطالة ، ويكون ذلك عن طريق زيادة عدد المشاريع الاستثمارية الناتج عن التحفيز الضريبي لبدأ النشاط او في حالة تقديم تحفيزات عن توظيف اكبر عدد ممكن من اليد العاملة.

• تحقيق التوازن الجهوي بين المناطق المختلفة من خلال منح حوافز ضريبية للمشاريع الاستثمارية التي تتم في المناطق النائية و المعزولة، او تلك المناطق المراد ترقيتها. (رضا و قرنتلي ، 2019، صفحة 41)

الفرع الثالث: أنواع التحفيزات الجبائية.

تقدم الجزائر أنواع مختلفة من التحفيزات الجبائية وهي كما يلي:

أ. **الإعفاء الضريبي:** هو عبارة عن إسقاط لحق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب سدادها مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة، وذلك حسب اهمية النشاط، حجمه، موقعه الجغرافي و نطاقه وقد يكون هذا الإعفاء جزئي أو كامل .

تتراوح هذه الإعفاء عادة من سنتين إلى خمس سنوات وقد تصل في بعض الاحيان الى 15 سنة في بعض الدول و في بعض الدول كالسنيغال يمنح الاعفاء ضريبي للمستثمر الاجنبي على ارباحه خلال الفترة الزمنية المحددة الى ان يصل مجموع ارباحه 100 من قيمة راس المال المستثمر عندما ينتهي الاعفاء حتى و ان لم تنتهي الفترة الزمنية للإعفاء الضريبي.

ب. **التخفيضات الضريبية:** وهي تقليص يمس قيمة الضريبة المستحقة مقابل الالتزام ببعض الشروط كإعادة استثمار الأرباح، بمعنى استخدام التخفيضات الضريبية بناء على توجيهات السياسة الاقتصادية و الاجتماعية المستهدفة و تعتبر التخفيضات الضريبية اكثر جدوى من طريقة الاعفاء الضريبي حيث تستعمل من قبل المستثمر لأجل التهرب الضريبي خاصة اذا كان عمر المشروع قصير الاجل.

ت. **المعدلات التمييزية:** يعتبر الإهلاك مسالة ضريبية بالنظر الى تأثيرها على النتيجة من خلال حساب القسط السنوي الإهلاك و يتوقف هذا الاخير على نظام الإهلاك المطبق و كلما كان الإهلاك المطبق كبيرا كلما كان الضريبة المفروضة على المؤسسة اقل.

ث. **إمكانية الترحيل الخسائر الى السنوات اللاحقة:** وتشكل هذه التقنية وسيلة الامتصاص الاثار الناجمة عن تحقيق خسائر سنة معينة و هذا يتحملها على السنوات اللاحقة حتى لا يؤدي ذلك الى تأكل رأسمال المؤسسة. (سامية و علي، 2021، صفحة 23)

المطلب الثاني: التحفيزات الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب كل نظام.

تختلف التحفيزات حسب النظام الجبائي الذي تخضع له المؤسسة نوضحها في ما يلي:

الفرع الأول : التحفيزات في النظام الحقيقي:

إذا كانت المؤسسة الصغيرة تتبع النظام الحقيقي تستفيد من:

- إعفاء كلي من الرسم على النشاط المهني (TAP) سابقا، الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) أو الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، لمدة ثلاث سنوات وهناك تمديد في الحالات التالية:

❖ إذا نشطت المؤسسة المصغرة في مناطق يجب ترقيةها تستفيد من إعفاء ل 6 سنوات من تاريخ بدء نشاطها.

❖ إذا تعهد أصحاب المؤسسة المصغرة بتوظيف 3 عمال على الأقل بعقد غير محدد المدة، يتم تمديد الإعفاء سنتين إضافيتين.

❖ عندما تقع الأنشطة المنجزة في منطقة تستفيد من مساعدة " الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب" يصل الإعفاء إلى 10 سنوات من تاريخ بدء النشاط:

- تعفى كليا المؤسسات المصغرة من الرسم العقاري (TF) لمدة 3 سنوات من تاريخ بدء استغلال المشروع، و تستفيد من تمديد في الحالات التالية:

● إذا نشطت المؤسسة المصغرة في مناطق يجب ترقيةها تستفيد من إعفاء ل 6 سنوات من تاريخ بدء نشاطها:

● عندما تقع الأنشطة المنجزة في منطقة تستفيد من مساعدة " الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب" يصل الإعفاء إلى 10 سنوات من تاريخ بدء النشاط. (شنتي، 2024، صفحة 13)

الفرع الثاني: التحفيزات في نظام الضريبة الجزافية الوحيدة:

إذا كانت المؤسسة المصغرة تتبع نظام الضريبة الجزافية الوحيدة تستفيد من :

- إعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) ل 3 سنوات من تاريخ بدء استغلال المشروع و تستفيد من تمديد في الحالات التالية:

● إذا نشطت المؤسسة في مناطق يجب ترقيةها تستفيد من إعفاء ل 6 سنوات من تاريخ بدء نشاطها.

● إذا تعهد أصحاب المؤسسة المصغرة بتوظيف 3 عمال على الأقل بعقد غير محدد المدة، يتم تمديد

الإعفاء لسنتين إضافيتين. (شنتي، 2024، صفحة 14)

تجدر الإشارة إلى أن أصحاب المشاريع المصغرة خاضعين لدفع الحد الأدنى من الضريبة السنوية المحددة ب 10.000دج. (شنتاي، 2024، صفحة 14)

المطلب الثالث: التحفيزات الممنوحة من طرف هيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

تقدم كل هيئة من الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تحفيزات مختلفة نذكرها كما يلي:

الفرع الأول: التحفيزات الممنوحة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:

تستفيد الاستثمارات المحققة من طرف البطالين المستثمرين و الذي يتراوح سنهم بين 35 و 50 والمؤهلون لنظام دعم النشاطات الإنتاج للسلع و الخدمات في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة من الامتيازات التالية:

مرحلة الإنجاز:

تتمثل التحفيزات الجبائية الممنوحة للشباب الناشطون في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ما يلي:

✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للحصول على معدات التجهيز و الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

✓ تخفيض نسبة البطالة 05% من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة و التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمارات.

✓ الإعفاء من حقوق تحويل الملكية في الحصول على العقارات المخصصة لممارسة النشاط .

✓ الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشئة للمؤسسات المصغرة. (امال و بلطش، 2021، صفحة 23)

مرحلة الاستغلال:

- الإعفاء الكلي و لمدة 3 سنوات بداية من انطلاق النشاط، أو 6 سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة من:

❖ الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG).

❖ الضريبة على أرباح الشركات (IBS).

❖ الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU).

❖ الرسم على النشاط المهني (TAP) (سابقا). (امال و بلطش، 2021، صفحة 23)

❖ و تمتد هذه المدة إلى ستة (06) سنوات ابتداء من تاريخ الاستغلال عندما تتواجد أنشطتهم في المناطق التي يراد ترقيتها، و يمكن أن تمتد إلى سنتين (02)، عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف 3 عمال على الأقل و لمدة غير محددة.

❖ الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات و المنشآت الإضافية المخصصة لنشاطات. وبعد انتهاء مرحلة الإعفاءات يمكن ان تستفيد النشاطات التي يمارسها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون الاستفادة من إعانة " الصندوق الوطني للتأمين على البطالة" من تخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات، حسب الحالة وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الاعفاءات المنصوص عليها في التشريع الجبائي المعمول، ويكون هذا التخفيض خلال الثلاث سنوات الأولى من الاخضاع الضريبي (70%، 50%، 25%) على التوالي.

وتتمثل أهم القطاعات المستهدفة من إجراء دعم الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة هي:

❖ كل النشاطات إنتاج السلع و الخدمات.

❖ النشاطات المنشأة ضمن قطاع الزراعة الري و الصيد البحري أو في المناطق الخاصة كالولايات الجنوب و الهضاب العليا تلقى دعما خاصا. (امال و بلطش، 2021، صفحة 23)
الفرع الثاني: التحفيزات الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لدعم الشباب.

تمنح الوكالة تحفيزات جبائية متعددة للشباب في الاستثمار تتمثل في:

• في مرحلة الإنجاز: تمنح الوكالة خلال هذه المرحلة من:

✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للحصول على معدات التجهيز و الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

✓ تخفيض 5% من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة، والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمارات.

✓ الإعفاء من حقوق تحويل الملكية في الحصول على العقارات المخصصة لممارسة النشاط.

✓ الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشئة للمؤسسات المصغرة.

• في مرحلة الاستغلال: تستفيد الأنشطة التي يمارسها الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية المؤهلون للاستفادة من دعم الوكالة من إعفاء كلي و لمدة 3 سنوات: (امال و بلطش، 2021، صفحة 24)

✓ الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG).

✓ الضريبة على أرباح الشركات (IBS).

✓ الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU).

✓ الضريبة على النشاط المهني (TAP) (سابقا).

❖ وتمتد هذه المدة إلى 6 سنوات ابتداء من تاريخ الاستغلال عندما تتواجد أنشطتهم في المناطق التي يراد ترقيتها، ويمكن أن تمتد إلى سنتين (02)، عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف 3 عمال على الأقل ولمدة غير محددة.

❖ كما تستفيد هذه المشاريع من الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات و إضافات البنايات، و الإعفاء كذلك من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية و المؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية.

❖ كما تمنح الوكالة تخفيضات للنشاطات التي يمارسها الشباب ذوي المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب عند نهاية الاعفاءات المنصوص عليها في التشريع الجبائي المعمول به من تخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، حسب الحالة و عند نهاية فترة الاعفاءات المنصوص عليها في التشريع الجبائي المعمول، وذلك خلال ثلاث سنوات الأولى من الاخضاع الجبائي بحيث يكون هذا التخفيض على التوالي بالنسبة للسنوات الثلاثة الأولى (70%، 50%، 25%). (امال و بلطش، 2021، صفحة 24)

الفرع الثالث: التحفيزات الجبائية الممنوحة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

تقوم الوكالة بمنح التحفيزات الجبائية الآتية: (امال و بلطش، 2021، صفحة 25)

- تخفيض الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 15% لفائدة المؤسسات و الصناعات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في الولايات القابلة للاستفادة من مساعدة صندوق الجنوب.
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني لفائدة العمليات المنجزة بين الشركات الأعضاء التابعة لنفس مجموعة الشركات، و إلغاء شرط التحديد المرخص به لحسم الأعباء.
- الإعفاء المؤقت من الضريبة على أرباح الشركات لمدة خمس (05) سنوات، اعتبارا من بداية النشاط لفائدة شركات رأسمال و ذلك من خلال تطوير هذه الأدوات المالية على مستوى المؤسسات.
- تقليص الضريبة على الدخل الإجمالي و الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 50% على الاستثمارات المتواجدة في ولاية أدرار، إليزي، تندوف و تمنراست لمدة خمس (05) سنوات.

- تعديل الاقتطاعات المرخص بها لتحديد الأرباح المخصصة للضريبة على أرباح الشركات.
- إعفاء مؤقت من الضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على الدخل الاجمالي و الريم على النشاط المهني لمدة خمس (05) سنوات، و منح تخفيض قدره 3% من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية للاستثمارات المتعلقة ببعض الفروع الصناعية.
- الإعفاء من جميع الحقوق الجمركية أو من أي رسم يعادله و من كل اخضاع ضريبي بالنسبة للتجهيزات المتعلقة بالبحث و التطوير التي تم اقتنائها من السوق المحلية أو المستوردة عند إنشاء مصلحة من طرف الشركة تخض البحث و التطوير.
- الإعفاء من كل الحقوق الجمركية أو من أي رسم يعادله ومن كل اخضاع ضريبي، و كذلك من الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للتجهيزات المتعلقة بالبحث و التطوير التي تم اقتنائها من السوق المحلية أو المستوردة.
- كما تقوم الوكالة بمنح تحفيزات في مجال التمويل: بحيث تمنح قروض بدن فوائد حسب تكلفة إنجاز المشروع، بحيث لا تتجاوز:
- 25% من الكلفة الإجمالية للاستثمار إذا كانت هذه الأخيرة أقل أو تساوي مليوني (2) دينار جزائري.
- 20% من الكلفة الإجمالية للاستثمار إذا كانت الأخيرة تتجاوز مليوني (2) دينار جزائري.
- منح قروض دون فوائد تصل إلى نسبة 22% بالنسبة للاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة أو الولايات الجنوب و الهضاب العليا.
- منح قروض بنكية لا تتجاوز 70% من المبلغ الإجمالي للاستثمار. (امال و بلطش، 2021، صفحة 25)

الفرع الرابع: التحفيزات الجبائية التي تمنحها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):

تتمثل التحفيزات الجبائية التي تمنحها الوكالة في: (امال و بلطش، 2021، صفحة 26)

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 3 سنوات.
- الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة 3 سنوات.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة عند اقتناء مواد التجهيز و الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الخص بالإنشاء.
- الاستفادة من تخفيض على الضريبة على أرباح الشركات و الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاط المهني بعد فترة 3 سنوات الأولى.

خلاصة الفصل:

خلصنا في هذا الفصل إلى مجموعة من النتائج النظرية الأساسية التي تمهد لفهم أعمق للواقع الجبائي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر .

ففي المبحث الأول، تبين أن النظام الجبائي يقوم على مبادئ عامة تهدف إلى العدالة و الكفاءة، ويتميز بتعدد أنظمته و تنوع ضرائبه ورسومه، مما يجعله نظاما معقدا نوعا ما، خاصة على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

أما في المبحث الثاني، فقد توصلنا إلى أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعد عنصرا أساسيا في دعم الاقتصاد الوطني، غير أنها تواجه العديد من العراقيل خاصة التمويلية و الإدارية، مما يحد من قدرتها على التطور و المنافسة، رغم تزايد عدد خلال سنوات الأخيرة.

وفي المبحث الثالث، تبين أن الدولة تسعى من خلال التحفيزات الجبائية إلى تشجيع هذه المؤسسات ، سواء عبر تخفيف الأعباء الضريبية أو تقديم امتيازات عبر مختلف الهيئات الداعمة، إلا أن فعالية هذه التحفيزات تبقى رهينة بمدى بساطة الإجراءات و حسن تطبيق القوانين على أرض الواقع. هذه الخلاصة تشكل أساسا ننطلق منه للفصل الثاني لتحليل واقع تطبيق هذه التحفيزات و مدى تأثيرها الفعلي على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

الفصل الثاني:

أثر النظام الجبائي على

مؤسسة صغيرة: دراسة

حالة لمؤسسة إعادة

تطوير النفايات.

تمهيد:

بعد التأسيس النظري لموضوع الدراسة في الفصل الأول، يأتي هذا الفصل لتجسيد الجانب التطبيقي من خلال دراسة ميدانية لحالة مؤسسة ناشطة في مجال إعادة تدوير النفايات المنزلية، وهي إحدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل محور اهتمام البحث.

يهدف هذا الفصل إلى تحليل أثر النظام الجبائي على أداء هذه المؤسسة، عبر مقارنة حالتين: الأولى مع استفادتها من التحفيزات الجبائية، والثانية دونها. كما يسعى إلى استكشاف الانعكاسات الإيجابية والسلبية للنظام الجبائي المطبق، بغرض استخلاص النتائج الكمية والكيفية التي تعزز فهمنا لأثر السياسة الضريبية على المؤسسات المشابهة، لتحقيق رؤية شاملة للجانب التطبيقي قمنا بتقسيم الفصل

كما يلي:

المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة.

المبحث الثاني: دراسة الأثر الجبائي على المؤسسة محل الدراسة.

المبحث الثالث: تحليل الأثار الايجابية و السلبية للنظام الجبائي على المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة.

المبحث الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة.

تكتسي مؤسسات إعادة التدوير أهمية متزايدة في النسيج الاقتصادي الوطني، باعتبارها تساهم في خلق القيمة المضافة من خلال تحويل النفايات إلى مواد أولية قابلة للاستعمال، مما يعزز من فرص الاستثمار، ويوفر مناصب شغل، ويدعم الاقتصاد الأخضر القائم على الاستدامة.

كما تلعب هذه المؤسسات دورا مهما في تقليص التبعية للمواد الخام المستوردة، والمحافظة على البيئة. وفي هذا السياق، يهدف هذا المبحث إلى تقديم مؤسسة إعادة تدوير النفايات المنزلية محل الدراسة، من خلال التعرف على خصائصها العامة، وطبيعة نشاطها، وأهدافها، وكذا هيكلها التنظيمي.

وقد تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين: يتناول الأول تعريف المؤسسة وأهدافها، أما الثاني فيعرض الهيكل التنظيمي الذي تعتمد عليه في تسيير عملياتها.

المطلب الأول: التعريف بمؤسسة إعادة التدوير و أهدافها.

تعد مؤسسة إعادة تدوير النفايات المنزلية عنصرا أساسيا من المنظومة الاقتصادية الوطنية، لما لها من دور مزدوج في دعم مسار التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة . وانطلاقا من أهمية هذا الدور، يتناول هذا المطلب الجوانب التعريفية بالمؤسسة محل الدراسة، حيث خصص الفرع الأول للتعريف بها وبنشاطها، في حين ركز الفرع الثاني على الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها ضمن رؤيتها البيئية والاقتصادية.

الفرع الأول: التعريف بمؤسسة إعادة التدوير محل الدراسة.

تعد مؤسسة إعادة تدوير النفايات المنزلية محل الدراسة من بين المؤسسات الصغيرة ذات الطابع الإنتاجي، وقد تأسست بتاريخ 1 ماي 2019، ما يجعلها من المؤسسات الحديثة نسبيا في هذا المجال، الذي يكتسي طابعا استراتيجيا نظرا لارتباطه المباشر بالتنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر. جاء إنشاء هذه المؤسسة استجابة لحاجة متزايدة في السوق إلى حلول فعالة للتخلص من النفايات المنزلية بطريقة تحافظ على البيئة وتسمح بإعادة إدماج المواد المستعملة في الدورة الاقتصادية.

تمارس المؤسسة نشاطها في مجال تدوير النفايات المنزلية من خلال سلسلة متكاملة من العمليات الفنية والتقنية التي تبدأ بجمع النفايات من عدة مصادر، تشمل الأحياء السكنية، المناطق الصناعية، الورشات، المصانع، والمتاجر، وذلك عبر شبكة لوجستية محلية. ثم تخضع المواد المجموعة لعملية فرز

دقيقة حسب النوع، حيث يتم تصنيفها إلى زجاج، بلاستيك، ورق، معادن، وغيرها، باستخدام أدوات وتقنيات ميدانية مخصصة لهذا الغرض.

بعد مرحلة الفرز، يتم تحويل النفايات إلى أجزاء صغيرة عبر عملية الرحي باستخدام آلات خاصة، ثم تغسل هذه الأجزاء بعناية للتخلص من الشوائب والمخلفات الكيميائية أو العضوية، وتجفف باستخدام أجهزة متخصصة لضمان جودة المنتج النهائي.

تنتج المؤسسة من هذه العمليات مواد أولية صالحة للاستعمال الصناعي، تقوم بتسويقها لصالح مؤسسات إنتاجية أخرى، من بينها شركات تنشط في صناعة الإسفنج الموجه لصناعة الأثاث.

من الناحية الجبائية، تخضع المؤسسة لنظام الضريبة الجزائرية الوحيدة (IFU)، باعتبارها مؤسسة صغيرة يقل رقم أعمالها عن العتبة المحددة في التشريع الجبائي الوطني، وهو نظام بسيط موجه للأنشطة الصغيرة، رغم ما يطرأ عليه من تغييرات متكررة نسبياً.

أما من حيث تمويل المشروع، فقد استفادت المؤسسة عند انطلاقها من آلية تمويل مشترك مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم المقاولاتية (NESDA)، حيث ساهمت الوكالة بنسبة 50% من رأس المال، في حين تكفل صاحب المشروع بالنسبة المتبقية، ليبلغ إجمالي رأس المال المستثمر عند التأسيس حوالي 170 مليون دينار جزائري.

الفرع الثاني: أهداف مؤسسة إعادة التدوير.

لمؤسسة إعادة التدوير النفايات المنزلية مجموعة من الأهداف تسعى لتحقيقها نذكر منها:

- المساهمة في حماية البيئة: تعد حماية البيئة من بين الأهداف الجوهرية لنشاط المؤسسة، حيث تعمل على الحد من تراكم النفايات في المحيط الحضري والطبيعي، من خلال جمعها وإعادة تدويرها بدلاً من تركها ملوثة للهواء أو التربة أو المياه.
- وتسهم هذه العملية في تقليص الاعتماد على أساليب التخلص التقليدية مثل الحرق أو الردم، والتي غالباً ما تكون ضارة بالبيئة والصحة العامة. وبهذا، تساهم المؤسسة في الحد من الانبعاثات الكربونية والمساهمة في تحقيق أهداف الانتقال البيئي.
- تقليل الضغط على المواد الطبيعية الغير متجددة: يهدف نشاط إعادة التدوير كذلك إلى تقليص الاستهلاك المباشر للمواد الخام الطبيعية، لا سيما تلك التي تستخرج بطرق مكلفة أو ملوثة بيئياً مثل المعادن والأخشاب والنفط. من خلال إعادة استخدام النفايات كمادة أولية جديدة، تسهم المؤسسة في

المحافظة على الثروات الطبيعية للأجيال القادمة، كما تساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج الصناعي لمؤسسات أخرى تعتمد على هذه المواد.

• توفير فرص عمل: تلعب المؤسسة دورا مهما في توفير مناصب شغل لفئات مختلفة من المجتمع، خاصة في المناطق الحضرية وشبه الحضرية. إذ يتطلب نشاط إعادة التدوير اليد العاملة في مختلف مراحلها: من الجمع والنقل إلى الفرز والمعالجة والتسويق.

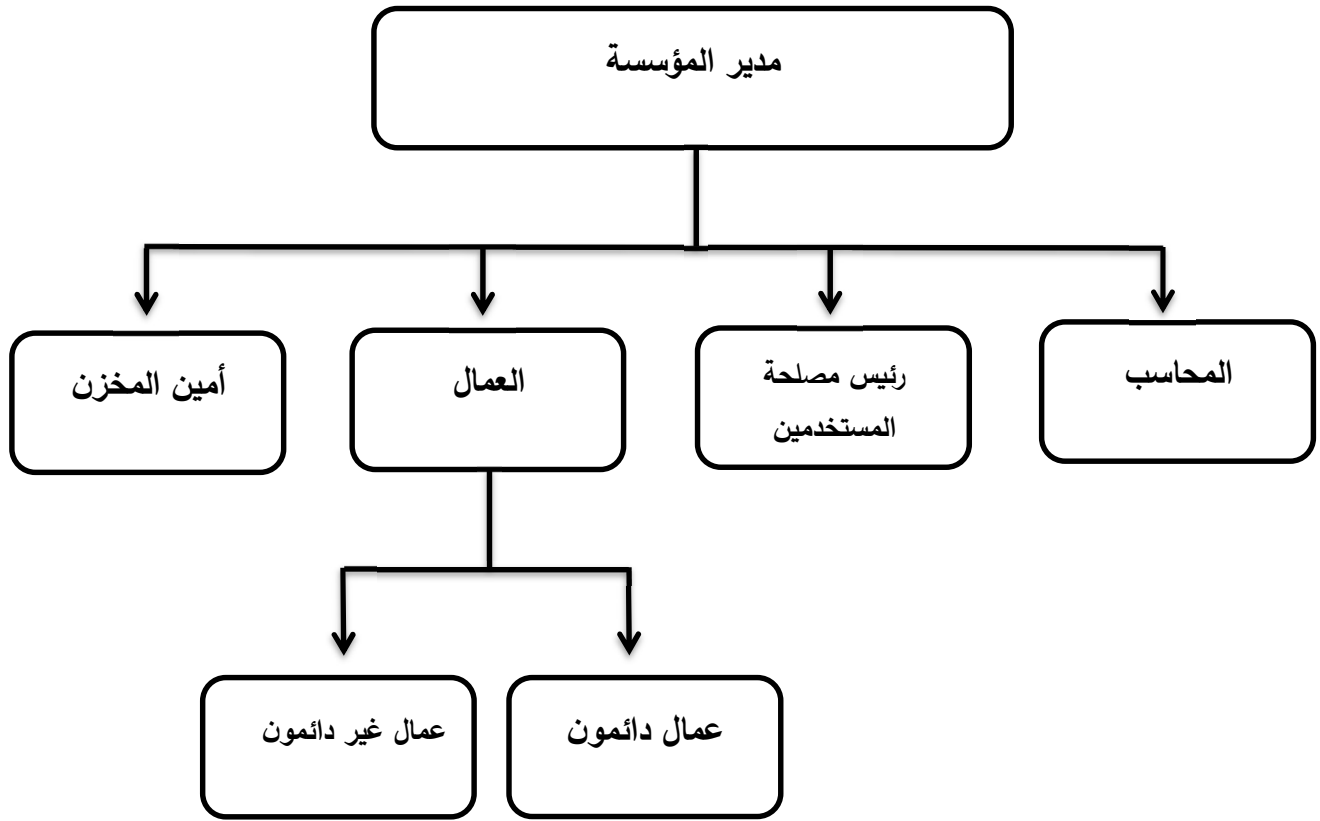
وتكتسي هذه الوظائف أهمية خاصة في ظل نسب البطالة المرتفعة بين الشباب، حيث تفتح المؤسسة آفاقا مهنية جديدة دون اشتراط مستويات تعليمية عليا، مما يعزز من إدماج الفئات الهشة في سوق العمل.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة إعادة التدوير .

يعد الهيكل التنظيمي الإطار الإداري الذي تبنى عليه أسس تسيير المؤسسة وتنظيم نشاطاتها الداخلية، فهو يحدد العلاقات الوظيفية بين مختلف المصالح والموارد البشرية، كما يضمن توزيع المهام والمسؤوليات بشكل يسمح بتحقيق الانسجام والتكامل بين مختلف الأنشطة، لا سيما في المؤسسات الإنتاجية التي تعتمد على تسلسل عمليات واضح ومتقن، مثل مؤسسة إعادة تدوير النفايات محل الدراسة. وفي هذا الإطار، تعتمد المؤسسة على هيكل تنظيمي مبسط يتناسب مع حجمها كمؤسسة صغيرة، حيث يضم مجموعة من الفاعلين الأساسيين، منهم المدير العام، ورؤساء المصالح، والعمال الدائمون والمؤقتون، إضافة إلى مسؤولي الدعم مثل المحاسب وأمين المخزن.

يعكس هذا التنظيم مرونة في التسيير تسمح للمؤسسة بالاستجابة للمتغيرات اليومية المرتبطة بطبيعة نشاطها، الذي يتطلب التنسيق المستمر بين مراحل الجمع، الفرز، المعالجة، والتسويق، و يوضح الشكل أدناه البنية التنظيمية المعتمدة من قبل المؤسسة:

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي لمؤسسة إعادة تدوير.



المصدر: من إعداد طالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة.

المبحث الثاني: دراسة حالة وجود وعدم وجود التحفيز لمؤسسة محل الدراسة والفرق بين الحالتين.

تعتبر التحفيز الجبائية من بين الآليات التي تعتمد عليها الدولة لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، خاصة تلك الناشطة في قطاعات ذات بعد بيئي مثل نشاط إعادة تدوير النفايات المنزلية. في هذا المبحث، سنتناول دراسة حالة إعادة تدوير النفايات المنزلية، ولكن من خلال مقارنتها في حالتين مختلفتين لبيان أثر وجود أو غياب التحفيز الجبائية على أداء المؤسسة ثم سنعرض الفروق بين الحالتين لتحليل تأثير السياسات الجبائية على استدامة هذه الأنشطة البيئية. حيث سوف نتطرق في:

المطلب الأول لدراسة حالة وجود تحفيز جبائية للمؤسسة.

المطلب الثاني لدراسة حالة عدم وجود تحفيز جبائية.

المطلب الثالث للفرق بين الحالتين السابقتين.

المطلب الأول: دراسة حالة وجود التحفيزات الجبائية لمؤسسة.

من أجل تقييم أثر التحفيزات الجبائية على أداء المؤسسة، سنقوم في هذا المطلب بدراسة حالة سلسلة من الإعفاءات و التحفيزات المقدمة للمؤسسة خلال فترة 2020 الى 2024.

• لقد تحصلت المؤسسة إعادة تدوير النفايات المنزلية في بداية نشاطها الذي كان في سنة 2019 على إعفاء مؤقت لمدة سنتين (02) من الضريبة الجزافية الوحيدة مع الحصول على تخفيضات بداية من السنة الثالثة كما يلي:

➤ السنة الثالثة: تخفيض 75%

➤ السنة الرابعة: تخفيض 50%

➤ السنة الخامسة: تخفيض 25%

الجدول رقم(09): يمثل التطور العبء الجبائي لمؤسسة إعادة التدوير في ظل التحفيزات الممنوحة.

السنة	نوع التحفيز	رقم الأعمال	الضرائب المدفوعة	العبء الجبائي %
2020	إعفاء	2.000.000 دج	10.000 دج	0.5
2021	إعفاء	800.000 دج	10.000 دج	1.25
2022	إعفاء	1.000.000 دج	10.000 دج	1
2023	تخفيض 75%	2.700.000 دج	33.750 دج	1.25
2024	تخفيض 50%	6.200.000 دج	155.000 دج	1.25

مصدر: من إعداد طالبة بالاعتماد على معطيات المقدمة من طرف مؤسسة محل الدراسة.

1. حساب العبء الجبائي:

❖ العبء الجبائي لسنة 2020 = ضريبة المدفوعة لسنة 2020 / رقم اعمال سنة 2020

$$\text{العبء الجبائي لسنة 2020} = \frac{2.000.000}{10.000} = 0.5\%$$

❖ العبء الجبائي لسنة 2021 = ضريبة المدفوعة لسنة 2021 / رقم اعمال سنة 2021

$$\text{العبء الجبائي لسنة 2021} = \frac{800.000}{10.000} = 1.25\%$$

❖ العبء الجبائي لسنة 2022 = ضريبة المدفوعة لسنة 2022 / رقم اعمال سنة 2022

$$\text{العبء الجبائي لسنة 2022} = \frac{1.000.000}{10.000} = 1\%$$

❖ العبء الجبائي لسنة 2023 = ضريبة المدفوعة لسنة 2023 / رقم اعمال سنة 2023

$$\text{العبء الجبائي لسنة 2023} = 2700.000 / 33.750 = 1.25\%$$

❖ العبء الجبائي لسنة 2024 = ضريبة المدفوعة لسنة 2024 / رقم اعمال سنة 2024

$$\text{العبء الجبائي لسنة 2024} = 6.200.000 / 155.000 = 1.25\%$$

2. التخفيضات الخاصة بسنتي 2023 و 2024:

التخفيض لسنة 2023:

الضريبة بدون تخفيض = رقم الاعمال * معدل الضريبة

$$\text{الضريبة بدون تخفيض} = 2.700.000 * 0.05 = 135.000 \text{ دج}$$

الضريبة بالتخفيض = رقم الأعمال الخاضع * معدل الضريبة

$$\text{الضريبة بالتخفيض 75\%} = 2.700.000 * 0,25 * 0,05 = 33.750 \text{ دج}$$

التخفيض لسنة 2024:

ضريبة بدون تخفيض = رقم اعمال * معدل الضريبة

$$\text{ضريبة بدون تخفيض} = 6.200.000 * 0.05 = 310.000 \text{ دج}$$

الضريبة بالتخفيض = رقم الأعمال الخاضع * معدل الضريبة

$$\text{الضريبة بالتخفيض 50\%} = 6.200.000 * 0,50 * 0,05 = 155.000 \text{ دج}$$

3. تحليل الجدول:

من خلال الجدول نلاحظ أن رقم أعمال المؤسسة في سنة 2020 كان يقدر بـ 2.000.000 دج بما أنه لا يتجاوز 8.000.000 دج فهي تخضع لنظام الضريبة الجرافية الوحيدة، بمعدل 5% حسب نص المادة 32 من قانون المالية لسنة 2014، في هذه السنة المؤسسة كانت معفاة من تسديد الضريبة لكنها ملزمة بتسديد الحد الأدنى المقدر بـ 10.000 دج حسب المادة 365 مكرر من قانون ضرائب المباشرة والرسوم المماثلة و بذلك أصبح لها عبء ضريبي يقدر بـ 0.5%.

أما في سنة 2021 شهدت المؤسسة انخفاض كبير في رقم الأعمال وذلك بسبب تأثير جائحة كورونا عليها، مما أدى إلى توقف جزئي للنشاط حيث أصبح 800.000 دج حيث انخفض إلى أكثر من 60% ، رغم ذلك قامت المؤسسة بتسديد الحد الأدنى من الضريبة المقدرة بـ 10.000 دج، و بسبب انخفاض في رقم الأعمال نلاحظ ارتفاع في العبء الجبائي الذي قدر بـ 1.25%.

أما فيما يخص 2022 فقد حققت رقم أعمال يقدر بـ 1.000.000 دج، حيث ارتفع بنسبة 25% مقارنة مع السنة السابقة، لم يكن هذا الارتفاع سهلا بالنسبة للمؤسسة حيث تطلب الأمر تحسينات عميقة في الأداء و تخفيض التكاليف لتعويض خسارة السنة السابقة، حيث نلاحظ في هذه السنة انخفاض للعبء الجبائي لـ 1% مقارنة مع السنة السابقة و هذا راجع للارتفاع في رقم الأعمال و ثبات قيمة ضريبة المدفوعة.

وفي سنة 2023 بعد رجوع الأوضاع إلى طبيعتها بالتدرج ، فقد شهدت المؤسسة قفزة نوعية في رقم أعمالها الذي ارتفع الى 2.700.000 دج أي زيادة بـ 70% تقريبا مقارنة بسنة 2021، يعكس هذا الارتفاع نجاح المؤسسة في تعزيز نشاطها و توسع قاعدة عملائها، و من بينها التعامل مع شركة صينية تنتج الاسفنج لصناعة المراتب و الأرائك، في هذه السنة انتقلت المؤسسة من مرحلة الاعفاء الضريبي إلى التخفيض الذي كان مقدر بـ 75% أي أنها سوف تدفع 25% من ضريبة التي قدرت بـ 33.750 دج ، حيث يعتبر مبلغا مرتفعا قليلا مقارنة مع السنة السابقة إلا أن إيرادات المؤسسة ارتفعت أيضا، وذلك أدى لارتفاع العبء الجبائي إلى 1.25%، و منه نستنتج أن المؤسسة تحملت عبء ضريبي أكبر مقابل ارتفاع إيراداتها.

تجدر الإشارة إلى ان سنة 2024 شهدت المؤسسة تحول هائل في رقم الأعمال، وهذا راجع لتحسين جودة إنتاج المادة الأولية و زيادة الطلب عليها، رغم أن نسبة التخفيض انخفضت إلى 50%، مما أدى إلى ارتفاع مبلغ الضريبة الواجبة الدفع إلى 155.000 دج و هذا يعتبر مبلغ كبير مقارنة مع سنوات السابقة، إلا ان المؤسسة استطاعت رفع رقم أعمالها إلى 6.200.000، و نلاحظ أن العبء الجبائي استقر عند نسبة 1.25%، هذا ما يعكس قدرة المؤسسة على التحكم في تأثير الأعباء الجبائية عليها رغم ارتفاع الضرائب المدفوعة.

نستنتج من خلال الجدول السابق أن التحفيزات الجبائية المقدمة للمؤسسة ساهمت بشكل كبير في تخفيف من العبء الجبائي، وهذا ما قد يمنحها مساحة مالية مريحة حيث بإمكانها أن تقوم بإعادة استثمار الأرباح المحققة خلال سنوات 2020 الى 2022 ، برغم من أنها شهدت انخفاض كبير في رقم الأعمال خلال سنة 2021، إلا أنها حاولت تغطية تلك الخسارة في السنة الموالية، وقد تمنحها تلك المساحة المالية من تحسين جودة الإنتاج و ذلك من خلال تطوير عملية إعادة التدوير، و تحسين نوعية المواد الأولية المنتجة، وقد ساعدت هذه التحفيزات المؤسسة على تحقيق استدامة نشاطها، رغم انخفاض

في نسبة التخفيضات سنة 2023 و 2024، إلا أنها استطاعت أن تحافظ على نمو رقم أعمالها، حيث أنها سنة 2024 سجلت قفزة كبيرة في رقم الأعمال، مما يدل على قدرتها على تحقيق الاستمرارية في السوق.

المطلب الثاني: دراسة حالة عدم وجود التحفيزات لمؤسسة إعادة تدوير النفايات المنزلية و الفرق بين الحالتين.

من خلال المطلب سوف نعرض جدول يوضح التغيرات في رقم الأعمال، العبء الجبائي و ضريبة المدفوعة في حالة غياب التحفيزات و الاعفاءات للمؤسسة.

جدول رقم(10): العبء الجبائي في ظل عدم وجود تحفيزات الجبائية لمؤسسة إعادة تدوير النفايات المنزلية.

السنة	رقم الاعمال	ضرائب المدفوعة	العبء الجبائي %
2020	2.000.000 دج	100.000 دج	5
2021	800.000 دج	40.000 دج	5
2022	1.000.000 دج	50.000 دج	5
2023	2.700.000 دج	135.000 دج	5
2024	6.200.000 دج	310.000 دج	5

مصدر: من إعداد طالبة بالاعتماد على المعطيات المقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة.

1. حساب العبء الجبائي:

• العبء الجبائي = ضريبة المدفوعة / رقم أعمال * 100%

❖ العبء الجبائي لسنة 2020 = ضريبة المدفوعة لسنة 2020 / رقم اعمال سنة 2020 * 100%

العبء الجبائي لسنة 2020 = 100.000 / 2.000.000 * 100% = 5%

❖ العبء الجبائي لسنة 2021 = ضريبة المدفوعة لسنة 2021 / رقم اعمال سنة 2021 * 100%

العبء الجبائي لسنة 2021 = 40.000 / 800.000 * 100% = 5%

❖ العبء الجبائي لسنة 2022 = ضريبة المدفوعة لسنة 2022 / رقم اعمال سنة 2022 * 100%

العبء الجبائي لسنة 2022 = 50.000 / 1.000.000 * 100% = 5%

❖ العبء الجبائي لسنة 2023 = ضريبة المدفوعة لسنة 2023 / رقم اعمال سنة 2023 * 100%

العبء الجبائي لسنة 2023 = $2.700.000 / 135.000 * 100\% = 5\%$

❖ العبء الجبائي لسنة 2024 = ضريبة المدفوعة لسنة 2024 / رقم اعمال سنة 2024 * 100%

العبء الجبائي لسنة 2024 = $6.200.000 / 310.000 * 100\% = 5\%$

2. تحليل الجدول:

في سنة 2021 عانت المؤسسة من تراجع كبير في رقم الأعمال بنسبة تقدر ب 60% مقارنة بالسنة السابقة و هذا بسبب تأثير جائحة كورونا عليها، حيث قل الطلب على المادة الأولية التي تنتجها و توقف المؤقت للنشاط خلال تلك الفترة، رغم هذا التراجع في رقم الأعمال وصاحبته انخفاض في قيمة الضريبة إلا أن العبء الجبائي ظل ثابت عند 5% ، وهذا ما قد يؤدي إلى ضغوطات مالية إضافية على المؤسسة على العكس اذا كان العبء الجبائي منخفض، ونظرا لغياب التحفيزات الجبائية ستوجه المؤسسة أعباء مالية إضافية قد تؤثر على أدائها، حيث و بذلك سوف تقل قدرتها على الاستثمار و توسيع نشاطها مما قد يحد من إمكانية تحسين جودة منتجاتها و زيادة قدرتها التنافسية في السوق، هذا ما سوف يجعلها تعتمد بشكل أكبر على مواردها الذاتية لمواجهة هذه التحديات، و هذا ما قد يعرقل استدامة نموها على المدى الطويل.

المطلب الثالث : الفرق بين حالة وجود التحفيزات الجبائية و عدمها في مؤسسة إعادة تدوير النفايات المنزلية.

يمكن ملاحظة فروق جوهرية أثرت على أدائها المالي للمؤسسة ونموها في كلتا الحالتين، في ظل التحفيزات الجبائية حيث أن في عند وجود التحفيزات كان العبء الجبائي منخفض تراوح ما بين 0.005% الى 0.0125 % أما في حالة انعدام التحفيزات ارتفع العبء إلى 5% و بقي ثابت، بينما كان رقم أعمالها بوجود التحفيزات في ارتفاع مستمر حيث يقابله ارتفاع في قيمة الضريبة لكننا قيمة معتبرة مقارنة مع رقم الأعمال الذي حققته و هذا ما منح لها مرونة مالية أكبر، و هذا ما سيسمح لها بالاحتفاظ بجزء مهما من أرباحها، في حين أنها اذا لم تحصل على تحفيزات خصوصا سنة 2021 عندما انخفض رقم أعمالها بسبب الجائحة، لم تستطع توفير أرباح لكي تقوم باستثمارها لحقا و ذلك بسبب الخسارة الكبيرة التي شهدتها حيث انخفض رقم أعمالها ب 60%، فالمؤسسة كانت تحاول تغطية الخسارة التي شهدتها و دفع قيمة الضريبة فقط، و منه نستنتج انه عندما تحصل المؤسسة على تحفيزات تستطيع ادخار جزء من الأرباح و تقوم باستثمارها في نشاط المؤسسة أما من خلال توسيع نشاطها أو زيادة جودة المواد الأولية، وهكذا سوف تزداد نسبة الطلب على المادة الأولية التي تقوم المؤسسة بإنتاجها، و عند انعدام

التحفيزات لا تستطيع أن المؤسسة توفير أرباح لكي تقوم بإعادة استثمارها حيث أن الضرائب استنزفت جزء كبيرا من أرباحها.

بالمجمل يتبين أن التحفيزات الجبائية كانت عنصرا مهما و رئيسيا في دعم استدامة نشاط المؤسسة ، في حين أن غيابها أدى إلى زيادة الأعباء المالية، و بهذا سوف تضعف قدرتها على تطوير نفسها وقدرتها من مواجهة الأزمات الاقتصادية.

المبحث الثالث: تحليل أثار الإيجابية و السلبية للنظام الجبائي على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة في اصلاح النظام الجبائي ، وجعله اكثر عدالة و فعالية غير ان هذا النظام لازال يطرح عدة اشكاليات تعيق المؤسسات الاقتصادية عامة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة، التي تعد العمود الفقري لأي اقتصاد ناشئ.

المطلب الأول: تحليل الأثار الإيجابية للنظام الجبائي على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
يعد النظام الجبائي أحد الأدوات الحيوية التي تعتمد عليها الدولة لتحقيق التوازن بين مختلف القطاعات الاقتصادية و لتشجيع النمو المستدام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، يتجلى تأثير النظام الجبائي في عدة جوانب حيث يوفر بيئة مشجعة و داعمة لاستمرارها و نموها، في ضوء ذلك سوف يتم تحليل الاثار الايجابية للنظام الجبائي من خلال تناول بعض الجوانب الرئيسية منها الاعفاءات و التحفيزات، دمجا في الاقتصاد الرسمي، دعم العدالة الجبائية، بالإضافة إلى تسهيل الاجراءات الجبائية من خلال التصريح الالكتروني.

الفرع الأول: الإعفاءات و التحفيزات كأداة لتقوية أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
تعتبر التحفيزات من أهم الاليات التي تستخدمها الدولة لتشجيع المستثمرين على استثمار اموالهم في المؤسسات الصغيرة و متوسطة او اصحاب المشاريع الصغيرة، كما تطرقنا في فصل الأول التحفيزات التي تقدمها الوكالات و تحفيزات التي يقدمها النظام الجبائي فهي تساعد و بشكل كبير المؤسسات في مرحلة التأسيس التي تكون حساسة ماليا وتنظيما.

من خلال دراسة حالة المؤسسة إعادة التدوير، يتضح أن هذه الأخيرة استفادة من حزمة من التحفيزات الجبائية التي كان لها أثر إيجابي و ملموس على مسارها التنموي، فقد مكنتها الإعفاءات من تقليص التكاليف التشغيلية بشكل معتبر الأمر الذي أتاح لها توجيه جزء أكبر من مواردها نحو مجالات إنتاجية حيوية، مثل اقتناء معدات و تجهيزات جديدة، وتوسيع نشاطها التجاري.

كما ساهمت هذه التحفيزات في تعزيز بنيتها التنظيمية من خلال توسيع فريق العمل، ما انعكس إيجاباً على مردودها العام إضافة إلى ذلك، استطاعت المؤسسة توسيع قاعدة زبائنها نتيجة استقرارها المالي وتحسين مستوى خدماتها، وهو ما مكنها من تعزيز موقعها التنافسي داخل السوق.

إن هذه الدراسة تبرز الدور المحوري الذي تلعبه التحفيزات في دعم استمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين أدائها المالي، وتسهيل اندماجها في النسيج الاقتصادي الوطني وبالتالي، فإن السياسات الجبائية التحفيزية ليست مجرد آلية ظرفية بل أداة استراتيجية يمكن أن تساهم في حال حسن تفعيلها، في تحقيق توازن اقتصادي واجتماعي مستدام، خاصة إذا تم تعميمها و تكييفها حسب طبيعة النشاط و الموقع الجغرافي للمؤسسات المعنية.

الفرع الثاني: مساهمة النظام في دمج المؤسسات ضمن الاقتصاد الرسمي.

يشكل النظام الجبائي أحد الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها الدولة لدمج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير المصرح بها ضمن الاقتصاد الرسمي، ويتم ذلك من خلال تبني أنظمة مبسطة مثل نظام الضريبة الجزافية الوحيدة مع مراعاة حجم المؤسسة و طبيعة نشاطها، و هذا من خلال تقديم المساعدات و الإعفاءات التي تجذب اصحاب المؤسسات و تحفيزهم على الانتقال من القطاع غير الرسمي الى قطاع الرسمي.

من خلال دراسة حالة مؤسسة إعادة تدوير، يتبين أن هذه الأخيرة كانت في بدايتها تمارس نشاطها خارج الإطار الرسمي، نظراً لتعقيد الإجراءات الجبائية و الخوف من الأعباء الضريبية، إلا أن اعتماد النظام الجبائي على التحفيزات و الإعفاءات في المراحل الأولى من التأسيس، هذا ما شجع المؤسسة على التصريح بنشاطها و الانخراط ضمن الاقتصاد الرسمي.

وقد سمح هذا الاندماج للمؤسسة بالاستفادة من امتيازات أهمها إمكانية الحصول على تمويلات مصرفية و ضمان الحقوق الاجتماعية للعمال، و المشاركة في الصفقات العمومية، ويمكن تعميم هذه التجربة على المؤسسات الأخرى، حيث يظهر أن التبسيط الجبائي و التحفيزات يلعبان دوراً حاسماً في تقليص حجم الاقتصاد غير الرسمي و تعزيز القاعدة الضريبية للدولة.

الفرع الثالث: دعم العدالة الجبائية و تحقيق التوازن بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

يعد مبدأ العدالة الجبائية أحد الدعائم الجوهرية التي يقوم عليها النظام الجبائي العصري، حيث يفترض أن يراعي هذا المبدأ الفروقات الموضوعية بين المكلفين بالضريبة سواء من حيث الحجم الاقتصادي أو القدرة التمويلية أو طبيعة النشاط في هذا الإطار تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بتعامل جبائي خاص يأخذ في الحسبان هشاشتها النسبية مقارنة بالمؤسسات الكبرى نظرا لمحدودية مواردها البشرية والمادية، وضعف قدرتها على امتصاص الصدمات الاقتصادية أو تحمل الأعباء الجبائية الثقيلة، خصوصا في المراحل الأولى من نشاطها.

ويترجم هذا التمييز الإيجابي في أرض الواقع عبر جملة من الآليات العلمية مثل تطبيق نسب ضريبية منخفضة أو تصاعدية ترتبط بمستوى الربحية، إلى جانب الإعفاءات أو التسهيلات الجبائية الموجهة لفترات الأزمات، أو أثناء تسجيل خسائر، أو خلال مراحل الانطلاق الأولى، وتعتبر هذه السياسة الجبائية عنصرا محوريا في خلق بيئة اقتصادية عادلة تضمن تنافسا متوازنا بين مختلف الفاعلين، وتشجع على بروز مؤسسات جديدة تسهم في تنشيط الدورة الاقتصادية.

وفي هذا السياق، تعكس تجربة مؤسسة إعادة التدوير محل الدراسة مدى تأثير هذا المبدأ على واقع المؤسسات الصغيرة فبعد تأسيسها واجهت المؤسسة صعوبات مالية مرتبطة بتكاليف الانطلاق، من بينها مصاريف التجهيز، الرواتب، والتسويق، إلى جانب ضرورة احترام التزاماتها الجبائية، إلا أن خضوعها للنظام الجبائي الموجه للمؤسسات الصغيرة مكنها من الاستفادة من عدد من الامتيازات الجبائية، أبرزها نسب ضريبية منخفضة في ضريبة الدخل المهني وتأجيل بعض الالتزامات أو دفعها على أقساط، وهو ما وفر لها هامش سيولة ساعدها على تسيير مواردها بشكل أكثر مرونة.

كما سمح للمؤسسة بتقديم تصريحات مبسطة تتناسب مع قدرتها الإدارية و تمكنت من تأجيل بعض التصريحات خلال أشهر الركود، دون التعرض لعقوبات صارمة هذه المعاملة التفضيلية لم تكن مجرد تسهيلات مؤقتة، بل شكلت أداة إنقاذ فعالة حافظت على استمرارية المؤسسة و مكنتها من تجاوز المرحلة الحرجة من نشاطها، خاصة مع غياب مرافقة محاسبية دائمة بسبب محدودية إمكانياتها.

وقد ظهرت أثر هذا الدعم الجبائي بوضوح من خلال قدرة المؤسسة على الحفاظ على توازنها المالي، والاستمرار في الانتاج، بل والشروع لاحقا في التفكير بتوسيع نشاطها تدريجيا، كما أدى هذا الاستقرار الجبائي إلى تعزيز ثقة المسير في البيئة القانونية والجبائية، مما حفزه على الانخراط في مسارات الاستثمار طويلة المدى دون التخوف من مفاجآت ضريبية غير متوقعة

الفرع الرابع: تبسيط الاجراءات الجبائية من خلال التصريح و الدفع الالكتروني و تخفيف العبء الاداري.

في إطار الجهود المتواصلة التي تبذلها الدولة من أجل تحديث النظام الجبائي وجعله أكثر انسجاما مع متطلبات الواقع الاقتصادي، تم اعتماد الرقمة كخيار استراتيجي لتبسيط الإجراءات وتحسين العلاقة

بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة و تشمل هذه الرقمة العديد من الأوجه أبرزها إدراج منصات إلكترونية مخصصة للتصريح و الدفع عن بعد، والتي تهدف إلى تقليص التكاليف الزمنية والمادية المرتبطة بالتنقل إلى المراكز الجبائية و تجاوز العقبات المرتبطة بالتعقيد الإداري و البيروقراطية التقليدية. وقد انعكست هذه التوجيهات بشكل ملموس على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي لطالما عانت من ضعف الإمكانيات البشرية المتخصصة وصعوبة الولوج إلى المعلومة القانونية الدقيقة، وبالنظر إلى محدودية الموارد المالية لهذه الفئة من المؤسسات شكل عاملا مساعدا في تخفيف الضغط التشغيلي وتحسين مردودية التسيير الجبائي.

ومن خلال المعاينة الميدانية لمؤسسة إعادة تدوير محل الدراسة، تبين أنها شرعت منذ 2024 في استخدام نظام "جبائتك" الإلكتروني من أجل التصريح عن بعد وتسوية التزاماتها الجبائية بطريقة رقمية، وقد مكنتها هذا التحول من تجاوز العراقيل المرتبطة بالإجراءات الورقية التقليدية التي كانت تستهلك وقتا وجهدا كبيرا، خاصة في ظل طبيعة نشاط المؤسسة الذي يتطلب تركيزا على العمليات الميدانية كما وفرت هذه المنصة آلية آمنة و شفافة لإرسال التصريحات، مع إمكانية تتبعها إلكترونيا والحصول على إشعارات آلية تؤكد المعالجة أو التقبل، كما تساعد هذه الآلية في الحد من الأخطاء البشرية الناتجة عن التعامل اليدوي، وتساهم في تحسين الحوكمة من خلال تقليص فرص التلاعب مما يرسخ الشفافية و يزيد من التزام المؤسسات بواجباتها الضريبية وهو ما عزز ثقة المؤسسة في العملية الجبائية و ساهم في تحسين علاقتها بالإدارة.

المطلب الثاني: تحليل الآثار السلبية للنظام الجبائي على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أكثر الفئات تأثرا بالتغيرات التي تطرأ على النظام الجبائي، نظرا لمحدودية قدرتها التنظيمية و المالية في الجزائر، تشهد قوانين المالية تعديلات متكررة كل سنة تقريبا، تشمل مراجعة نسب الضرائب، توسيع أو تقليص الامتيازات، فرض رسوم جديدة، أو تغيير الإجراءات الإدارية و الرقابية، ورغم أن بعض هذه التعديلات قد تكون مبررة بهدف تحسين الأداء الاقتصادي أو معالجة العجز المالي، إلا أن انعكاساتها على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تكون غالبا سلبية، و يمكن تلخيص هذه التأثيرات كما يلي:

الفرع الأول: تعدد التعديلات في قانون المالية:

يتأثر النظام الجبائي بشكل دوري من خلال التعديلات التي ترد في قانون المالية السنوية، حيث يتم من خلالها تعديل مواد من القوانين الجبائية الأساسية كقانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، ضرائب

غير مباشرة، حقوق التسجيل و طابع، اجراءات و أحكام جبائية مختلفة ، هذا التغير المتواصل يخلق بيئة ضريبية غير مستقرة تصعب على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وضع تخطيط جبائي دقيق طويل المدى.

وفي حالة مؤسسة إعادة تدوير، لوحظ أن التعديلات السنوية كانت تحدث ارتباكا في كيفية احتساب بعض الرسوم أو التصريحات، مما يفرض على المؤسسة متابعة مستمرة للتغيرات و تكيف نفسها معها في وقت قصير، الأمر الذي يرهق قدراتها التنظيمية و المالية المحدودة، ويمكن تعميم هذا الأثر السلبي على باقي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، التي تشارك في نفس الهشاشة الإدارية و المالية، ما يجعلها أكثر عرضة للتأثر بالتقلبات الجبائية، و يضعف من قدرتها على الاستمرارية و التوسع و هذا ما سوف نلاحظه في الجدول التالي:

جدول رقم(11): عدد التعديلات المدخلة على النظام الضريبي خلال فترة 2015-2022.

عدد التعديلات حسب نوعها					السنة
أحكام جبائية مختلفة	إجراءات جبائية	حقوق التسجيل و الطابع	ضرائب غير المباشرة	ضرائب المباشرة	
03	09	12	12	16	2015
03	12	05	09	07	2016
14	24	05	17	16	2017
20	19	1	13	15	2018
00	07	03	01	09	2019
19	07	07	11	30	2020
19	25	06	11	29	2021
12	11	11	10	76	2022

مصدر: (يوسف، 2022، صفحة 76)

نلاحظ من خلال الجدول أن، قانون الضراب المباشرة و الرسوم عرف تقلبات واضحة في عديد التعديلات السنوية، حيث تراوحت بين 7 تعديلات فقط سنة 2016، لتصل إلى ذروتها سنة 2022 ب76 تعديلا، وهذا التذبذب يعكس غياب استقرار تشريعي و يصعب على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تفتقر عادة الى الموارد القانونية و المحاسبية الكافية، التكيف مع الأحكام الجديدة.

من جهة أخرى، سجل قانون الضرائب غير المباشرة تغييرات و تعديلات عبر السنوات أبرزها سنة 2017 ب17 تعديلا، و سنة 2019 تعديل واحد فقط أحيانا ترافق التعديلات زيادة في الرسوم، هذا ما يؤدي إلى تراجع هامش الربح، و رفع الأسعار و بالتالي فقدان الزبائن، حيث تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقت أطول للتكيف مع التغييرات التي حصلت.

أما فيما يخص، قانون حقوق التسجيل و الطابع أيضا سجل تغييرات متقطعة عبر السنوات كان أكثرها سنة 2015 ب12 تعديلا، و أقلها سنة 2018 بتعديل واحد، وقد تؤدي كثرة التعديلات في حقوق التسجيل قد تكلف المؤسسة اعباء اضافية لم تكن مبرمجة ضمن ميزانيتها وهذا ما يجعل المؤسسات تتأخر في اتخاذ قرارات توسع بسبب عدم وضوح الرسوم و انتظار تعديلات اخرى.

فيما يخص إجراءات والأحكام الجبائية أيضا حصل عليها عدة تغييرات و تعديلات، حيث كان مجموع إجراءات الجبائية من سنة 2015 الى 2022 حوالي 103 تعديل، أما فيما يخص مجموع أحكام جبائية مختلفة خلال نفس الفترة كانت 90 تعديل، وهو رقم مرتفع يدل على أن النظام الجبائي في الجزائر غير مستقر ويخضع لتعديلات متكررة

وقد عبرت مؤسسة محل الدراسة على صعوبات مستمرة في متابعة هذه التعديلات، مما تضطر أحيانا الى الاستعانة بمحاسب خارجي من أجل فهم وتطبيق الأحكام الجديدة، مما يتقل كاهلها بتكاليف إضافية او تؤجل التصريحات الجبائية إلى حين استعاب التعديلات، مما قد يعرضها للعقوبات تأخير، كل هذه العراقيل تبرز كيف أن عدم استقرار النظام الجبائي يعد من بين أبرز العوامل التي تقيد قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التوسع والاستمرار.

الفرع الثاني: تعديلات خاصة في أنظمة فرض ضريبية.

شهدت الانظمة الجبائية في الجزائر خلال السنوات الاخيرة عدة تعديلات مست الجوانب المتعلقة بشروط الخضوع و أرقام الاعمال، ما أثر على استقرار المؤسسات الخاضعة لها خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ما سوف نلاحظه في ما يلي:

جدول رقم(12): التعديلات الخاصة ببعض أنظمة فرض الضريبة.

مضمون التعديل	سنة الاستحداث او التعديل	نظام الضريبة
يخضع لهذا النظام الأشخاص الذين يفوق رقم أعمالهم 3.000.000 دج و يقل عن 10.000.000 دج.	م 03 ق م 2008	

يخضع له المكلفون الذين يحققون رقم الأعمال أكبر من 10.000.000 دج وأقل من 30.000.000 دج .	م 02 ق.م.ت 2011	النظام المبسط
تم الغاء هذا النظام.	م 06 ق.م 2015	
أعيد هذا النظام سنة 2022، يخضع له الأشخاص الطبيعيون المحققون لمدخيل تابعة لفئة أرباح المهن غير تجارية و يطبق عليهم الجدول التصاعدي.	م 12 ق.م 2022	
تم استحداث هذا النظام سنة في 1999، يخضع له أرباح المهن غير التجارية الأكبر من 200.000 دج .	م 38 ق.م 1991	
أرباح المهن غير التجارية الأكبر من 800.000 دج سنويا	م 06 ق.م 1996	
ربح المهن غير التجارية يخضع له وجوبا لنظام التصريح المراقب عندما تتجاوز 300.000 دج سنويا.	م 04 ق.م 2001	نظام التصريح المراقب
سنة 2015 ألغي هذا النظام.	م 06 ق.م 2015	
تم إعادة أحداثه سنة 2020 ويخضع له أرباح المهن غير التجارية.	م 02 ق.م 2020	
تم إعادة إلغاءه.	م 02 ق.م.ت 2020	
رقم الأعمال المحقق من طرف الأشخاص الطبيعيين أقل من 300.000 دج سنويا.	م 02 ق.م 2007	
رقم الأعمال المحقق من طرف الأشخاص الطبيعيين أقل من 5.000.000 دج سنويا.	م 14 ق.م 2010	نظام الضريبة الجزافية الوحيدة
رقم الأعمال المحقق من طرف الأشخاص الطبيعيين أقل من 10.000.000 دج	م 03 ق.م.ت 2011	
الأشخاص الطبيعيين و المعنويين إذا كان رقم الأعمال المحقق أقل من 30.000.000 دج.	م 13 ق.م 2015	
يخضع IFU الأشخاص الطبيعيين إذا كان رقم الأعمال أقل 15.000.000 دج	م 08 ق.م 2020	
أضيفت الشركات المدنية ذات الطابع المهني التي تمارس نشاطا صناعيا أو تجاريا و حرفيا وكذا التعاونيات الحرفية و الصناعات التقليدية عندما لا يتجاوز رقم الأعمال المحقق 15.000.000 دج.	م 14 ق.م.ت 2020	
الأشخاص الطبيعيين الممارسون لنشاط صناعي أو تجاري أو حرفي و التعاونيات الحرفية الفنية و التقليدية عندما لا يتجاوز رقم أعمال 8.000.000 دج.	م 73 ق.م 2022	

مصدر: (يوسف، 2022، صفحة 77)

نلاحظ من خلال الجدول أن، الأنظمة الضريبية طرأت عليها عدت استحداثات و تعديلات حيث في النظام المبسط سنة 2008 كان يخضع هذا النظام اشخاص الذين يفوق رقم أعمالهم 3.000.000 دج ولا يقل على 10.000.000 دج، وفي سنة 2011 ارتفع رقم الأعمال حيث يخضع له الأشخاص الذين يحققون اكبر من 10.000.000 دج وأقل من 30.000.000 دج، أما فيما يخص سنة 2015 تم إلغاء هذا النظام كلياً، وفي سنة 2022 تم استحداث النظام أصبح يخضع له الأشخاص الطبيعيون المحققون لمداخيل تابعة لفئة أرباح المهن غير التجارية يطبق عليهم الجدول التصاعدي، هذا التغير المستمر في الرفع من رقم الأعمال الذي حدد ماذا كانت المؤسسة تخضع لهذا النظام أم لا، فإن ذلك يؤدي إلى تغيير تصنيف الجبائي للمؤسسة، وبالتالي تغيير التزاماتها من حيث التصريح و الدفع و الرقابة.

بخصوص نظام التصريح المراقب، في سنة 1991 كان يخضع له أرباح المهن غير التجارية أكبر من 200.000 دج، وفي سنة 1996 تم رفع من قيمة الأرباح إلى 800.000 دج سنوياً، أما في سنة 2001 انخفض ربح المهن غير التجارية إلى 300.000 دج سنوياً، وفي سنة 2015 حسب المادة 06 من قانون المالية تم إلغاء النظام، في سنة 2020 تم استحداث النظام وفي نفس السنة تم إلغاؤه حسب قانون المالية التكميلي، بسبب التغير السريع في الأنظمة خلال السنة يعد من أبرز المؤشرات عدم الاستقرار القانوني، بحيث يأسر على المؤسسة بالسلب سواء من ناحية زيادة التكلفة عليها مثل إعداد دفاتر محاسبية جديد أو الاستعانة بخبراء المحاسب و هذا ما يشكل عبء على المؤسسة في أنه يمكن ان تستثمر هذه الأموال في توسع أو اقتناء معدات جديدة.

أما بالنسبة للنظام الضريبة الجزافية الوحيدة هو أيضاً طرأت عليه تعديلاً في ما يخض رقم الأرباح في سنة 2007 كان يخضع له الأشخاص الطبيعيون الذين يحققون أقل من 300.000 دج سنوياً، في سنة 2010 ارتفع إلى 5.000.000 دج سنوياً، أما في سنة 2011 أصبح 10.000.000 دج سنوياً، وفي ما يخص سنة 2015 أصبح يخضع لهذا النظام كل من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يكون رقم أعمالهم يقل على 30.000.000 دج سنوياً، وفي سنة 2020 أصبح رقم الأعمال أقل من 15.000.000 دج سنوياً، و حسب المادة 14 من قانون المالية التكميلي لسنة 2020 أضيفت الشركات المدنية ذات الطابع المهني التي تمارس نشاطاً صناعياً أو تجارياً و حرفياً وكذا التعاونيات الحرفية والصناعات التقليدية بحيث لا يتجاوز رقم أعمالهم 15.000.000 دج، وفي سنة 2022 خفض رقم الأعمال إلى 8.000.000 دج.

إن تغير المستمر في الأنظمة الجبائية سواء من حيث شروط أو الخضوع، رقم الأعمال أو طبيعة الالتزامات فهذا التعديل لا يؤثر فقط على الالتزامات المالية بل يمتد الى رفع تكاليف التسيير و المحاسبة، وإضعاف القدرة التنافسية للمؤسسة وهذا ما يؤدي إلى ضعف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التوسع و الاستثمار و من الممكن قد تطرأ بعض المؤسسات على توقف النشاط نهائيا.

اما بالنسبة للمؤسسة محل الدراسة فرغم أنها ظلت خاضعة لنظام الضريبة الجرافية الوحيدة منذ إنشائها ولم تغير نظامها الجبائي، إلا أنها تأثرت بشكل غير مباشر نتيجة التعديلات المتكررة التي طرأت على هذا النظام، إذ أدى هذا الوضع إلى خلق حالة من عدم الاستقرار القانوني والجبائي جعلت المؤسسة في حالة ترقب دائم لإمكانية مراجع شروط الخضوع أو تغيير رقم الاعمال المحدد، ما دفعها إلى التريث في اتخاذ قرارات توسع أو استثمار خوفا من تحميلها أعباء مالية أو التزامات محاسبية إضافية في حال خروجها من النظام كما أن تعدد التعديلات أوجب على إدارة المؤسسة مواكبة هذه المستجدات ما يستهلك جهدا ووقتا وموارد كان يمكن توجيهها نحو تطوير النشاط الأساسي.

الفرع الثالث: العبء الإداري للنظام الجبائي.

يعد العبء الإداري المرتبط بالنظام الجبائي من بين أبرز العوائق التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث تفرض عليها إجراءات معقدة و طويلة منذ مرحلة التأسيس وهذا ما سوف نلاحظه من خلال الجدول التالي:

جدول (13): يوضح تكلفة الإجراءات الإدارية لإنشاء نشاط تجاري.

البلد	الدخل القوي للفرد	تكلفة الإجراءات الإدارية بالدولار	نسبة التكلفة إلى الدخل القومي للفرد بالمائة.
الجزائر	5.340	582.06	10.9%
فرنسا	43.080	3446.4	0.8%
تونس	4.459	173.90	3.9%
المغرب	3.020	274.82	9.1%

المصدر: (دريس، 2018، صفحة 145)

يتضح من خلال الجدول أن تكلفة الإجراءات الإدارية لإنشاء مؤسسة في الجزائر تعد مرتفعة مقارنة ببعض الدول المجاورة مثل تونس والمغرب، رغم أن الجزائر لا تسجل أعلى مستويات الدخل الفردي، وهذا التفاوت يعكس خلافا واضحا في المنظومة الإدارية حيث لا تزال عملية إنشاء المؤسسات

مرهونة بتعقيدات بيروقراطية تتجلى في طول المدة الزمنية، وتعدد الوثائق المطلوبة، وتدخل الصلاحيات بين مختلف الإدارات.

من خلال الدراسة التطبيقية لمؤسسة إعادة التدوير محل الدراسة تبين أن إجراءات الإنشاء استغرقت وقتا طويلا نسبيا، مع اضطراب المسير إلى التنقل عدة مرات بين الإدارات المختلفة، وتقديم عدد كبير من الوثائق و التصريحات كما واجه صعوبات في فهم المتطلبات الجبائية خاصة المتعلقة بالتسجيل وتحديث المعلومات، مما أدى إلى تأخير في الانطلاق الفعلي للنشاط.

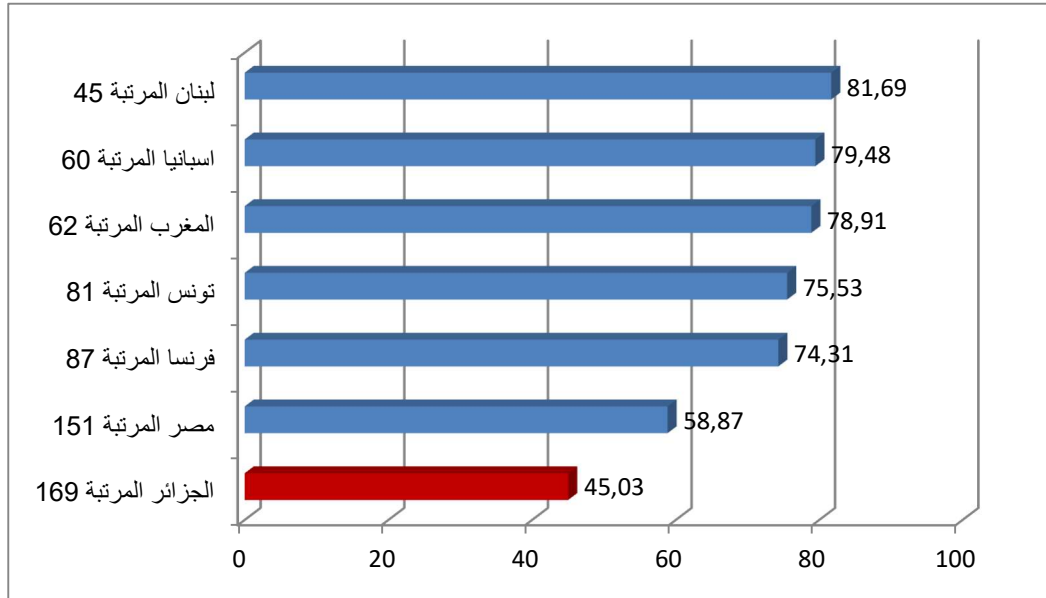
وهذا ما يؤكد أن العبء الجبائي يشكل ثقلا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تعاني اساسا من ضعف الموارد البشرية والمالية و لا تملك في الغالب القدرة على توكيل مختصين قانونيين أو مستشارين جبائيين لمرافقتها في الإجراءات، وعليه فإن غالب هذه الفئة من المؤسسات تبقى الأكثر تضررا من تعقيد الإجراءات والمتطلبات التنظيمية لإنشاء وتسيير النشاط وهو ما يشكل عائقا مباشرا أمام مبادرة استثمارية جديدة، ويقلل من ديناميكية الاقتصاد المحلي.

وبناء على ذلك، يعد تبسيط الإجراءات الادارية و تحديث النيات التعامل داخل الإدارات خاصة الجبائية منها، شرطا جوهريا لتشجيع الاستثمار وخلق مناخ ملائم لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما يعزز من دورها في دعم الاقتصاد الوطني ورفع معدلات التشغيل.

الفرع الرابع: ترتيب الجزائر عالميا من حيث فرض الضريبة .

إن تصنيف الجزائر ضمن مراتب متأخر عالميا في مجال فرض الضريبة يعكس تحديا حقيقيا أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يترجم هذا التصنيف في الواقع العلمي إلى ضغط جبائي مرتفع يتقل كاهل هذه المؤسسات ، وهذا ما سوف نلاحظه من خلال ما يلي:

الشكل رقم (03): مقارنة لتصنيف الجزائر ضمن عدد من الدول في مجال فرض الضريبة



المصدر: (دريس، 2018، صفحة 146)

يوضح الشكل أن الجزائر تحتل المرتبة الأدنى (169) عالميا، ما يجعلها في ذيل الترتيب مقارنة بعدد من الدول الأخرى ففي حين تحتل لبنان المرتبة 45 بـ 81.69%، و إسبانيا احتلت المرتبة 60 بـ 79.48% ونجد المغرب في مرتبة 62 بـ 78.91%، تليها تونس في رتبة 81 بـ 75.53%، فرنسا في رتبة 87 بـ 74.31%، و ما قبل الاخير مصر في رتبة 151 بـ 58.87%.

وهذا يبين ان الجزائر تسجل أعلى مستويات الضغط الجبائي ضمن هذه المجموعة من الدول، وهو ما يدل على وجود بيئة ضريبية مثقلة بالأعباء تعيق النمو الاقتصادي.

فالارتفاع الضغط الجبائي لا يؤثر فقط على جاذبية الاستثمار، بل يشكل عبئا ثقيلًا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعاني أصلا من محدودية الموارد و القدرات المالية، ويتجلى هذا الأثر بشكل واضح في واقع المؤسسة محل الدراسة، حيث تواجه صعوبات حقيقية في التوسع، وحتى الحفاظ على التوازن المالي، نتيجة لنظام جبائي يتسم بعدم المرونة و كثرة التكاليف الجبائية غير المباشرة.

ويعد هذا الوضع عائقا أمام تطور هذه المؤسسات، حيث تضطر في كثير من الأحيان إلى تقليص نفقاتها التشغيلية أو تجميد مشاريع توسعية تقاديا للضغوط المالية الناتجة عن الامتثال الجبائي ويمكن القول إن هذه الإشكالية ليست معزولة، بل تعكس واقعا عاما يعيشه عدد معتبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مما يستوجب إعادة النظر في الإطار الجبائي المطبق عليها، من خلال مراجعة

نسب الضرائب، وتبسيط الإجراءات، وتعزيز الشفافية و العدالة الجبائية، بما يسمح بخلق مناخ أعمال أكثر تنافسية واستقرار .

المطلب الثالث: تحليل النتائج.

يتضح من خلال تحليل الاثار المتعددة للنظام الجبائي المطبق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أن هذا النظام يشهد تباينا في مدى فعاليته بين ماهو منصوص عليه نظريا وما يطبق فعليا على أرض الواقع، فمن جهة تظهر الدولة نية واضحة لدم هذا القطاع الحيوي من خلال سلسلة من الإجراءات التشجيعية، مثل تقديم التحفيزات و الإعفاءات الجبائية التي تهدف إلى تقليل العبء الضريبي على هذه المؤسسات، واعتماد نظام مبسط للجبائية يراعي محدودية مواردها البشرية والمادية، كما تسعى الدولة من خلال هذه التدابير على تعزيز الاستثمار المحلي، وتحقيق العدالة الجبائية عبر تقليص الفجوة بين القطاع الرسمي وغير الرسمي، وذلك بدمج الأنشطة غير المصرح بها ضمن الدورة الاقتصادية المنظمة، ومن ناحية أخرى تهدف هذه التوجيهات إلى تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أداء دورها التنموي، لا سيما في خلق فرص العمل، وتحقيق التوازن التنموي بين المناطق، والاسهام في تنويع الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات.

لكن في المقابل تصطدم هذه الإصلاحات بعدة عراقيل ذات تنظيمية ومؤسسية، التي تحد من فعاليتها وبعد عدم الاستقرار التشريعي من أبرز هذه المعوقات، إذ تشهد القوانين الجبائية تعديلات متكررة ومفاجئة ما يؤدي إلى ارتباك المؤسسات ويصعب عليها وضع استراتيجيات مالية واضحة على المدى المتوسط أو الطويل، كما أن تعدد النصوص وتداخلها يؤدي في كثير من الأحيان إلى الغموض وتفاوت في التطبيق، خاصة على مستوى الإدارة الجبائية المحلية، ويضاف إلى ذلك التعقيد الإداري، حيث تظل الإجراءات المرتبطة بالتصريح والدفع والمتابعة الجبائية مرهقة ومعقدة، ما يجعلها عبئا كبيرا على المؤسسات التي تقتصر في كثير من الأحيان إلى الكفاءات التقنية اللازمة للتعامل مع هذه الإجراءات.

وتتجلى هذه الإشكالات بوضوح في التصنيفات الدولية، حيث لا تزال الجزائر تحتل مراتب متأخرة في مؤشرات مناخ الأعمال، لاسيما تلك المتعلقة بسهولة دفع الضرائب وهو ما يعكس وجود فجوة حقيقية بين الإطار القانوني المعلن و السياسات التطبيقية الواقعية، ما قد يفقد النظام الجبائي مصداقيته لدى المتعاملين الاقتصاديين، وبالتالي فإن مان فعالية النظام الجبائي في تحقيق أهدافه الاقتصادية

والاجتماعية يتطلب اعتماد إصلاحات هيكلية عميقة، تركز على توحيد النصوص القانونية الجبائية، وتبسيط الإجراءات، وتكوين الأطارات الإدارية، إلى جانب ضرورة ضمان استقرار السياسات الجبائية على المدى الطويل، وعليه فإن توفير بيئة جبائية مستقرة وواضحة لا يعد خياراً، بل ضرورة لتعزيز فعالية النظام الجبائي إذ من شأنه أن يساهم في خلق مناخ أعمال محفز، يمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من توسيع نشاطها وتحسين قدرتها التنافسية مما يضمن إدماجها الفعلي في مسار التنمية الاقتصادية المستدامة على المستوى الوطني.

ومن دراسة التطبيقية لمؤسسة محل الدراسة، يتضح أن الآثار الإيجابية للنظام الجبائي على غرار التحفيزات والتسهيلات ساهمت في تخفيف بعض الأعباء المالية مما منح المؤسسة فرص أكبر للاستمرار في النشاط إلا أن هذه الإيجابيات لم تكن كافية لتجاوز التحديات الناتجة عن الجوانب السلبية للنظام الجبائي، كالتعقيد الإداري وعد الاستقرار في السياسات، والتي انعكس سلباً على وتيرة العمل وخلق نوعاً من التردد في اتخاذ قرارات توسيعية أو استثمارية، وهو ما يحد من فرص النمو و يضعف مساهمتها في الاقتصاد الوطني.

خلاصة الفصل.

تبين من خلال الدراسة التطبيقية أن النظام الجبائي يؤثر بشكل مباشر على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا سيما تلك الناشطة في مجالات ذات بعد بيئي مثل إعادة تدوير النفايات المنزلية. فقد أظهرت المقارنة بين حالتها وجود التحفيزات الجبائية وغيابها، أن التحفيزات تلعب دورا مهما في تخفيض العبء الجبائي، مما يمنح المؤسسة مرونة مالية وقدرة أكبر على الاستثمار والتوسع وتحسين جودة الإنتاج.

وفي المقابل، فإن غياب هذه التحفيزات يفرض أعباء مالية إضافية قد تعرقل النمو وتقلل من القدرة التنافسية للمؤسسة. كما كشفت الدراسة أن عدم استقرار النظام الجبائي وكثرة تعديلاته يمثلان تحديا كبيرا أمام المؤسسات الصغيرة التي غالبًا ما تنفتقر إلى الكفاءة التنظيمية والإدارية الكافية لمواكبة هذه التغييرات.

بالتالي، يمكن القول أن استقرار وشفافية النظام الجبائي، إلى جانب تقديم تحفيزات مدروسة، يعدان من بين العوامل الجوهرية لضمان استدامة ونمو هذا النوع من المؤسسات الحيوية للاقتصاد الوطني.

الخاتمة العامة

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة التي تناولت موضوع واقع الجباية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يمكن القول أن النظام الجبائي يشكل عنصرا حاسما في مسار تطور هذه المؤسسات، حيث يعتبر عامل دعم واستقرار إذا ما تم تصميمه بشكل يتماشى مع خصوصية هذه الفئة، كما يشكل ضغط يهدد استمرارها في حال كان معقدا أو غير مرن.

من خلال الإطار النظري تم التطرق إلى المفاهيم الأساسية المرتبطة بالنظام الجبائي، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا التحفيزات الجبائية التي تعد أداة من أدوات السياسة الاقتصادية لدعم هذه المؤسسات، أما في الجانب التطبيقي فقد أظهرت دراسة حالة المؤسسة إعادة تدوير النفايات المنزلية مدى التأثير المباشر للتحفيزات الجبائية على مردودية المؤسسة واستقرارها المالي، حيث لاحظنا فارقا واضحا بين حالة الحصول على التحفيزات وحالة انعدامها، مما يؤكد فعالية هذه التحفيزات في تعزيز الاستدامة وتخفيف الأعباء الجبائية.

كما سمح تحليل الآثار الإيجابية والسلبية للنظام الجبائي بتقديم رؤية أكثر شمولاً حول التفاعل بين البيئة الجبائية وأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد أبرزت النتائج أن بساطة الإجراءات والوضوح في النصوص، ووجود حوافز فعلية تعد من العوامل التي تساهم في تحسين مردودية هذه المؤسسات، في حين أن التعقيد، والضغط الجبائي، وعدم استقرار التشريعات، من أبرز العوائق التي تضعف قدرتها على الاستمرار والتوسع.

من خلال تحليل النتائج، يتضح أن صياغة نظام جبائي أكثر مرونة وعدالة يعد شرطاً ضرورياً لتحقيق استدامة هذا النسيج الاقتصادي الحيوي.

نتائج الدراسة:

➤ أظهرت الدراسة أن التحفيزات الجبائية تساهم بشكل فعال في تحسين أداء واستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة في مراحلها الأولى.

➤ غياب التحفيزات الجبائية يزيد من الأعباء المالية على المؤسسات و يضعف قدرتها على الاستقرار والتوسع.

➤ تعقيد النظام الجبائي وعدم مرونته يشكلان عائقاً أمام امتثال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و يؤديان إلى صعوبة في الأداء.

➤ تبسيط النظام الجبائي وتكييفه مع طبيعة هذه المؤسسات يعد عاملا ضروريا لتعزيز الامتثال الضريبي وتحقيق الاستدامة.

➤ وجود تباين بين الأنظمة الجبائية المختلفة (النظام الحقيقي، النظام الضريبة الجزافية الوحيدة...) يؤثر على عدالة المعاملة الجبائية بين المؤسسات.

➤ أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تفنقر للمعرفة الكافية بالنظام الجبائي، ما يؤدي الى ضعف في استغلال الحوافز الممنوحة.

الاقتراحات:

✓ إعادة تصميم نظام جبائي يتماشى مع طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا من خلال تبسيط الإجراءات وتقليل التعقيدات.

✓ ضمان استقرار النصوص الجبائية من خلال تجنب التعديلات المتكررة في القوانين، لأن ذلك يؤثر سلبا على الاستراتيجيات وخطط التي تعتمد عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

✓ تعزيز دور الهيئات الداعمة في توجيه المؤسسات للاستفادة من الحوافز الجبائية، وتقديم مرافقة تقنية ومعلوماتية واضحة.

افاق الدراسة:

أثناء التطرق الى موضوع الدراسة، برزت بعض الجوانب التي تستدعي تعمقا أكبر وبحثنا مستقبليا معمقا من بينها:

• تحليل أثر تعقيد الإجراءات الجبائية على التزام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتصريح والوفاء بالضريبة.

• دراسة اسباب ضعف استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التحفيزات الجبائية.

المراجع.

المراجع.

مراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. عبد الله الحرثسي حميد. (02 نوفمبر، بدون سنة نشر). تطبيقات فنيات الضرائب بالنظام الجبائي. الجزائر: زهران للنشر.

المقالات العلمية:

1. بصاشي هدى، و صفحة صليحة. (12 09, 2020). واقع النظام الجبائي الجزائري و اثره على الاستثمار. مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة، 05(02)، الصفحات 105-123.
2. بورنان مصطفى. (30 12, 2018). سياسات الدعم و التحفيز في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر. مجلة الاصيل للبحوث الاقتصادية و الادارية، 04، الصفحات 77-101.
3. بوشخي محمد رضا، و غريسي صدوقي. (2016). اثر انشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات. مجلة الحقوق و العلوم الانسانية، 36(02)، صفحة 240.
4. خليفي سامية، و نادية عليي. (10 05, 2021). فعالية التحفيزات الجبائية في دعم و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار-ANDI-. مجلة التنمية و الاقتصاد التطبيقي -جامعة المسيلة-، 05(01)، الصفحات 16-29.
5. راجحي عبد العزيز. (30 01, 2024). مدى تاثير الانظمة التحفيزية على اداء الموظفين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة بعض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لبعض المؤسسات بلدية بئر مرادرايس. مجلة دراسات اقتصادية، 23(02).
6. سامي شناتي. (18 12, 2024). التحفيزات الجبائية للمؤسسات المصغرة و المؤسسات الناشئة في الجزائر-دراسة مقارنة- . مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية.
7. سهام بن دعاس. (17 09, 2021). كساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية. مجلة المفكر للدراسات القانوني و السياسية، 04(03)، الصفحات 1-18.
8. طيبة محمد رضا، و محمد قريتي. (16 07, 2019). دور التحفيز الجبائي في تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجنوب الجزائري. مجلة ارام للدراسات الاقتصادية و الادارية، 01(01)، الصفحات 38-49.
9. عبد الله عنبل، و نوالدين دروري. (2023). دور التحفيزات الجبائية و المالية في دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر. مجلة أبحاث كمية و نوعية في العلوم الاقتصادية و الادارية، 05(02)، الصفحات 31-48.
10. قاشي يوسف. (04 06, 2022). قراءة في النظام الضريبي الجزائري- المعوقات و الحلول-. مجلة الدولية للأداء الاقتصادي، 05(01)، 69-89.
11. قلادي نظيرة، و محمد الامين وليد طالب. (جوان، 2018). تأثير النظام الجبائي الجزائري على أهم العناصر المرتبطة بالاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. مجلة التنمية الاقتصادية(05)، الصفحات 135-149.
12. قلادي نظيرة، و وليد محمد الامين طالب. (ديسمبر، 2018). مساهمة النظام الجبائي الجزائري في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر-دراسة ميدانية بولاية قسنطينة-. مجلة الباحث الاقتصادي، 6(10)، الصفحات 321-342.
13. محمد بن حنة، و قمان عمر. (30 سبتمبر، 2024). دراسة كفاءة النظام الجبائي الجزائري للفترة(2016-2022). مجلة اقتصاديات الاعمال و التجارة، 9(2)، الصفحات 436-450.

14. مولود فتحي، و محمد بلقايد خملول . (31 12, 2017). فاعلية سياسة التحفيز الجبائي في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب-ANSEJ. مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية و المالية، 01(02)، الصفحات 62-81.
15. يحي دريس. (03, 2018). نظرة في مشكلات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر. ابحاث اقتصادية وإدارية(21)، 140-160.

الأطروحات و المذكرات:

أطروحات الدكتوراه:

1. بوروية كاتية. (01 02, 2019). اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر وسبل تطوير الاليات التمويلية في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة. اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه. سطيف، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علم التسيير، سطيف: جامعة سطيف.
2. زينات اسماء. (2019). تقييم فعالية التحفيزات الجبائية و أثرها على تنشيط الاستثمار دراسة حالة الجزائر فترة(2001-2016). اطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه lmd الطور الثالث. كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر3.
3. نظيرة قلادي. (2017). دور النظام الجبائي الجزائري في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" دراسة ميدانية بالمؤسسات الصناعية لولاية قسنطينة". اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر3.

المذكرات:

1. بن شيبان غزلان، و خيرة ثابتي . (23 06, 2024). تأثير النظام الجبائي على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة حالة: مركز الضرائب لولاية عين تموشنت. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر. كلية العلوم المالية و المحاسبة، عين تموشنت: بلحاج بوشعيب.
2. مختاري امال، و حيزية بلطش. (2021). دور التحفيزات الجبائية في خلق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في محاسبة و جباية. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

القوانين و المنشورات الرسمية:

1. قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة 2025. (27 01, 2025). تم الاسترداد من وزارة المالية، مديرية العامة للضرائب.
2. قانون الاجراءات الجبائية 2023. (2023). تم الاسترداد من وزارة المالية، مديرية العامة للضرائب.
3. قانون الرسوم على رقم الاعمال 2025. (2025). تاريخ الاسترداد 20 02, 2025، من وزارة المالية، مديرية الضرائب.
4. قانون ضرائب غير مباشرة 2025. (2025). تاريخ الاسترداد 23 02, 2025، من وزارة المالية، مديرية العامة للضرائب.
5. المديرية العامة للضرائب. (06 08, 2023). النظام الحقيقي 2023. تاريخ الاسترداد 09 02, 2025، من وزارة المالية، مديرية العامة للضرائب.

6. المديرية العامة للضرائب. (29, 10, 2023). النظام المبسط. تاريخ الاسترداد 22, 02, 2025، من وزارة المالية، مديرية العامة للضرائب.

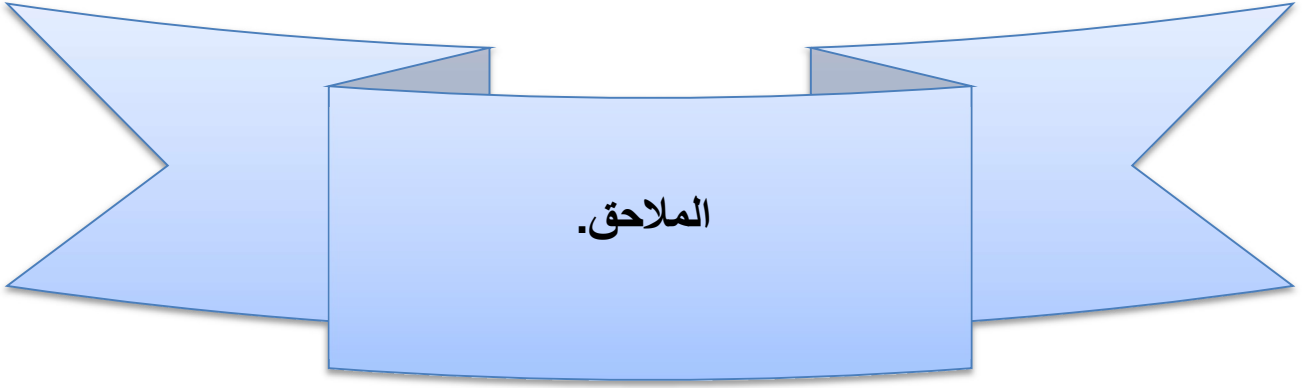
7. المديرية العامة للضرائب. (24, 10, 2023). نظام الضريبة الجزائرية الوحيدة. تم الاسترداد من وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب.

8. الدفع الشهري للرسم المحلي للتضامن. (20, 02, 2025). تاريخ الاسترداد 20, 02, 2025، من وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب.

9. وزارة الصناعة. (04, 2023). النشرة الإحصائية.

10. وزارة الصناعة، دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الإطار التشريعي. (بلا تاريخ).

11. قانون المالية 2014. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 15, 02, 2025، من وزارة المالية.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Serie C N° 12

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
DIRECTION DES IMPOTS DE WILAYA
DE AIN TEMOUCHEMENT
CPI DE
INSPECTION DES IMPOTS AIN EL ARBA
RECETTE DE AIN EL ARBA
COMMUNE DE SIDI BOUMEDIEN

نظام الضريبة الجزائرية الوحيدة
التصريح التقديري برقم الأعمال و الارادات المهنية لسنة
- REGIME DE L'IMPOT FORFAITAIRE UNIQUE (IFU) -
DECLARATION PREVISIONNELLE DES CHIFFRES D'AFFAIRES ET DES RECETTES PROFESSIONNELLES EN (D'A)
تكتتب لدى قبضة الضرائب في أجل أقصاه 30 جوان للسنة
A souscrire auprès de la recette des impôts au plus tard le 30 juin de l'année 2020

I - IDENTIFICATION DU CONTRIBUABLE

Nom, Prenom / Raison Sociale: HACHEMI HACHIMIHACHEMI HACHIMI
Activité(s) exercée(s): RECUP DES MAT NON METALLIQUE RECYCLABLE
Date ou début d'activité: / /
Activité Activité exonérée (ANSEJ - CNAC - ANGEM): /
Adresse du lieu d'exercice de l'activité: /
Adresse du domicile de l'exploitant: /
Numéro d'identification Fiscale (NIF): 186220500658107
Numéro d'article d'imposition: 46150513623
Numéro ou RC ou Carte d'artisan ou Agrément: 46/00-4249749A18
Code d'activité: /
Numéro de téléphone: /
E-mail: /
Numero CB - CCP: /

II - SALAIRES
Nombre de personnes employées: 0

III - CHIFFRES D'AFFAIRES / RECETTES PROFESSIONNELLES EN (D'A)
رقم الأعمال / الأرباح المهنية ب د ج
رقم الأعمال / الأرباح المهنية المحقق
Chiffre d'Affaires / Recettes professionnelles réalisées

طبيعة النشاط Nature Activité	المعدل Taux	خاضع Imposable	مقضى Exonéré	الإجمالي Global
عملية الإنتاج و بيع السلع Activité de production et vente de biens	5%	2.000.000,00	2.000.000,00	
نشاطات أخرى Autres activités	12%	0,00	0,00	
المجموع Total		0,00	0,00	

أشهد بان المعلومات المسجلة على هذا التصريح مضبوطة و حقيقية
J atteste que les renseignements portés sur la présente déclaration sont réels et exacts

تم - أمضاء المكلف بالضريبة
Cachet et signature du Contribuable

في
A A. E. A. 10 110712020

الملحق (01)

IDENTIFICATION DU CONTRIBUABLE

أول معلومات خاصة بالمكلف بالضريبة
الاسم واللقب اسم الشركة
رقم التعريف الضريبي

Nom / Prénom / - Raison Sociale HACHEMI HACHIMIHACHEMI HACHIMI
Numero d'identification Fiscale (NIF) 186220500658107
Numero d'article d'imposition 46150513623

MODALITES DE PAIEMENT DE L'IFU

الدفع الإجمالي للضريبة الجزائرية الوحيدة
Paiement intégral de l'IFU

الدفع الكامل للحقوق عند ايداع التصريح التقديري في أجل أقصاه 30 جوان للسنة
Paiement total des droits lors du dépôt de la déclaration prévisionnelle au plus tard le 30 juin de l'année 2020

المبلغ الاجمالي ض. ج. و المسدد
Quittance N° du
Montant total de l'IFU acquitté DA Cachet et signature du Caissier

الدفع المجزء للضريبة الجزائرية الوحيدة
Paiement fractionné de l'IFU

دفع الجزء الاول 50 % من الحقوق عند ايداع التصريح في أجل أقصاه 30 جوان للسنة
Paiement de la 1ère tranche de 50% des droits au dépôt de la déclaration au plus tard le 30 juin de l'année 2020

مبلغ الجزء الاول 50% ل: ض. ج. و المسدد
Quittance N° du
Montant l'IFU de la 1ère tranche 50 % acquittée : Cachet et signature du Caissier

دفع الجزء الثاني 25 % من الحقوق من أول الى 15 سبتمبر لسنة
Paiement de la 2ème tranche de 25% des droits du 1er au 15 Septembre de l'année 2020

مبلغ الجزء الثاني 25 % ل: ض. ج. و المسدد
Quittance N° du
Montant / IFU de la 2ème tranche 25 % acquittée Cachet et signature du Caissier

دفع الجزء الثالث 25 % من الحقوق من أول الى 15 ديسمبر لسنة
Paiement de la 3ème tranche de 25% des droits du 1er au 15 Décembre de l'année 2020

مبلغ الجزء الثالث 25 % ل: ض. ج. و المسدد
Quittance N° du
Montant / IFU de la 3ème tranche 25 % acquittée Cachet et signature du Caissier

X الدفع الكلي للحد الأدنى (10.000 دج) في أجل أقصاه 30 جوان للسنة
Paiement intégral du Minimum d'imposition (10.000 DA) au plus tard le 30 juin de l'année 2020

مبلغ الحد الأدنى ل: ض. ج. و المسدد 10.000 دج
Quittance N°
Montant Minimum IFU acquitté 10 000 DA Cachet et signature du Caissier

معلومات خاصة بالمكلف بالضريبة
 - الاسم و اللقب / اسم المؤسسة : شركة سما جاس
 - رقم التعريف الجبائي : 1962050658
 - رقم المادة : 46150513623

طرق تسديد الضريبة الجزائرية الوحيدة

التسديد الكلي للضريبة الجزائرية الوحيدة
 Païement intégral de l'IFU
 التسديد الكلي للحقوق المستحقة عند إيداع التصريح التقديري في أجل أقصاه 30 جوان للسنة 20.....
 Païement total des droits dus lors du dépôt de la déclaration prévisionnelle au plus tard le 30 juin de l'année 20.....
 مبلغ الإجمالي للضريبة الجزائرية الوحيدة المسددة :
 بالارقام : دج
 بالحروف :
 وصل الدفع رقم : في
 ختم و إمضاء أمين الصندوق :
 Montant total de l'IFU acquitté :
 En chiffres : DA
 En lettres : DA
 Quittance N° du
 Cachet et signature du Caissier :

التسديد بالتقسيم للضريبة الجزائرية الوحيدة
 Païement fractionné de l'IFU
 تسديد القسط الأول المقدر ب 50% من الحقوق عند إيداع التصريح في أجل أقصاه 30 جوان للسنة 20.....
 Païement de la 1^{ère} tranche de 50% des droits au dépôt de la déclaration au plus tard le 30 juin de l'année 20.....
 مبلغ الضريبة الجزائرية الوحيدة المسددة :
 بالارقام : دج
 بالحروف :
 وصل الدفع رقم : في
 ختم و إمضاء أمين الصندوق :
 Montant de l'IFU acquitté :
 En chiffres : DA
 En lettres : DA
 Quittance N° du
 Cachet et signature du Caissier :

تسديد القسط الثاني المقدر ب 25% من الحقوق من أول إلى 15 سبتمبر لسنة 20.....
 Païement de la 2^{ème} tranche de 25% des droits du 1^{er} au 15 Septembre de l'année 20.....
 مبلغ الضريبة الجزائرية الوحيدة المسددة :
 بالارقام : دج
 بالحروف :
 وصل الدفع رقم : في
 ختم و إمضاء أمين الصندوق :
 Montant de l'IFU acquitté :
 En chiffres : DA
 En lettres : DA
 Quittance N° du
 Cachet et signature du Caissier :

تسديد القسط الثالث المقدر ب 25% من الحقوق من أول إلى 15 ديسمبر لسنة 20.....
 Païement de la 3^{ème} tranche de 25% des droits du 1^{er} au 15 Décembre de l'année 20.....
 مبلغ الضريبة الجزائرية الوحيدة المسددة :
 بالارقام : دج
 بالحروف :
 وصل الدفع رقم : في
 ختم و إمضاء أمين الصندوق :
 Montant de l'IFU acquitté :
 En chiffres : DA
 En lettres : DA
 Quittance N° du
 Cachet et signature du Caissier :

التسديد الكلي لتحد الأدنى (10.000 دج) في أجل أقصاه 30 جوان لسنة 2021
 Païement intégral du minimum d'imposition (10.000 DA) au plus tard le 30 juin de l'année 2021
 مبلغ الحد الأدنى للضريبة الجزائرية الوحيدة المسددة : 10.000 دج
 وصل الدفع رقم : في
 ختم و إمضاء أمين الصندوق :
 Montant du minimum d'imposition/IFU acquitté : 10.000 DA
 Quittance N°
 Cachet et signature du Caissier :

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLICQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Série G N°12

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
DIRECTION DES IMPOTS DE LA WILAYA DE

المديرية العامة للضرائب
مديرية الضرائب لولاية

CPI/Inspection des Impôts de :

مركز الضرائب الجوارى / مفتشية الضرائب ل:

Recette des Impôts de

قباضة الضرائب ل:

Commune de

بلدية :

- نظام الضريبة الجزائرية الوحيدة -
التصريح التقديرى برقم الأعمال أو الإيرادات المهنية لسنة

- REGIME DE L'IMPOT FORFAITAIRE UNIQUE (IFU) -
DECLARATION PREVISIONNELLE DU CHIFFRE D'AFFAIRES OU DES RECETTES PROFESSIONNELLES DE L'ANNEE

تكتب لدى قبضة الضرائب في أجل أقصاه 30 جوان للسنة 20.....
A souscrire auprès de la recette des impôts au plus tard le 30 juin de l'année 20.....

I - IDENTIFICATION DU CONTRIBUABLE I - معلومات خاصة بالمكلف بالضريبة

- Nom, Prénoms/ Raison sociale : ها نسجي هاستي - الاسم و اللقب/ اسم المؤسسة :

- Activité (s) exercée (s) : التجارة المبراة المحلولة، الخبز المحلولة لاركانة - النشاط او النشاطات الممارسة :

- Date du début d'activité : 2019/08/06 - تاريخ بداية النشاط :

- Activité exonérée : بشأن معفى :

ANAE (Ex-ANSEI) CNAC ANGEM Exonération des activités artisanales Autres exonérations

و.و.ب.م. ص.و.ب.ب. و.و.ب.م. إعفاء الأنشطة الحرفية إعفاءات أخرى

- Adresse du lieu d'exercice de l'activité : مسقط رأس النشاط في المستودع طاجم رقم 19/11 - بلدية إينهاية / ولاية الجزائر - عنوان ممارسة النشاط :

- Adresse du domicile du contribuable : مسقط رأس المكلف بالضريبة: مسقط رأس، الجزائر - عنوان إقامة المكلف بالضريبة:

- Numéro d'identification Fiscale (NIF) : 198622050065822 - رقم التعريف الجبائي :

- Numéro d'article d'imposition : 46150513623 - رقم المادة :

II - CHIFFRE D'AFFAIRES/RECETTES PROFESSIONNELLES PREVISIONNELS EN (DA) II - رقم الأعمال/ الإيرادات المهنية التقديرية ب (دج)

طبيعة النشاط Nature de l'activité	معدل الضريبة Taux de l'IFU	رقم الأعمال/ الإيرادات المهنية التقديرية Chiffre d'affaires/ Recettes professionnelles prévisionnelles			الضريبة الجزائرية الوحيدة الممتنعة IFU dû
		الإجمالي Global	خاضع Imposable	معفى Exonéré	
نشاطات الإنتاج أو بيع السلع Activités de production ou de vente de marchandises	5%				
خدمات أو نشاطات أخرى Prestations de services ou autres activités	12%				
المجموع Total					

المكلفون بالضريبة الخاضعون لنظام الضريبة الجزائرية الوحيدة حسب هامش الربح (1)
Contribuables relevant du régime de l'IFU suivant la marge bénéficiaire (1)


III - MARGE BÉNÉFICIAIRE EN (DA) III - هامش الربح ب (دج)

طبيعة النشاط Nature de l'activité	معدل الضريبة Taux de l'IFU	رقم الأعمال التقديرية Chiffre d'affaires prévisionnel			مبلغ هامش الربح التقديرية الخاضع للضريبة Montant de la marge bénéficiaire prévisionnelle imposable	الضريبة الجزائرية الوحيدة الممتنعة IFU dû
		الإجمالي Global	خاضع Imposable	معفى Exonéré		
نشاطات الإنتاج أو بيع السلع Activités de production ou de vente de marchandises	5%					

أشهد بصحة المعلومات الواردة في هذا التصريح.
J'atteste de l'exactitude des renseignements portés sur la présente déclaration.

ختم و إمضاء المكلف بالضريبة :
Cachet et signature du contribuable :

2022/06/29 في 29 من جوان سنة 2022
A le



(1) إطار مخصص للمكلفين بالضريبة الذين يمارسون، بصفة حصرية، نشاطات بيع منتجات ذات هامش ربح محدد، يقل عن معدل الضريبة الجزائرية الوحيدة.

(1) Cadre réservé aux contribuables commercialisant exclusivement des produits dont la marge bénéficiaire répertoriée est inférieure au taux de l'IFU.

الملحق رقم (03).

PAIEMENT DE L'IFU تسديد الضريبة الجزائرية الوحيدة	
معلومات خاصة بالمكلف بالضريبة : - الاسم و اللقب / اسم المؤسسة : <u>صا تسميها تسمي</u> - رقم التعريف الجبائي : <u>2 500648 198682</u> - رقم المادة : <u>46150 513623</u>	
طرق تسديد الضريبة الجزائرية الوحيدة	
<input type="checkbox"/> التسديد الكلي للضريبة الجزائرية الوحيدة التسديد الكلي للحقوق المستعجلة عند ايداع التصريح التقديرى في اجل اقضاءه 30 جوان للسنة 20..... Paiement total des droits dus lors du dépôt de la déclaration prévisionnelle au plus tard le 30 juin de l'année 20..... المبلغ الإجمالي للضريبة الجزائرية الوحيدة المسددة :	
Montant total de l'IFU acquitté : En chiffres : DA En lettres : DA Quittance N° du Cachet et signature du Caissier :	بالأرقام : دج بالحروف : وصل الدفع رقم : في ختم و إمضاء أمين الصندوق :
<input type="checkbox"/> التسديد بالتقسيم للضريبة الجزائرية الوحيدة التسديد القسط الأول المقر ب 50% من الحقوق عند ايداع التصريح في اجل اقضاءه 30 جوان للسنة 20..... Paiement de la 1 ^{ère} tranche de 50% des droits au dépôt de la déclaration au plus tard le 30 juin de l'année 20..... مبلغ الضريبة الجزائرية الوحيدة المسددة :	
Montant de l'IFU acquitté : En chiffres : DA En lettres : DA Quittance N° du Cachet et signature du Caissier :	بالأرقام : دج بالحروف : وصل الدفع رقم : في ختم و إمضاء أمين الصندوق :
<input type="checkbox"/> التسديد القسط الثاني المقر ب 25% من الحقوق من اول الى 15 سبتمبر السنة 20..... Paiement de la 2 ^{ème} tranche de 25% des droits du 1 ^{er} au 15 Septembre de l'année 20..... مبلغ الضريبة الجزائرية الوحيدة المسددة :	
Montant de l'IFU acquitté : En chiffres : DA En lettres : DA Quittance N° du Cachet et signature du Caissier :	بالأرقام : دج بالحروف : وصل الدفع رقم : في ختم و إمضاء أمين الصندوق :
<input type="checkbox"/> التسديد القسط الثالث المقر ب 25% من الحقوق من اول الى 15 ديسمبر السنة 20..... Paiement de la 3 ^{ème} tranche de 25% des droits du 1 ^{er} au 15 Décembre de l'année 20..... مبلغ الضريبة الجزائرية الوحيدة المسددة :	
Montant de l'IFU acquitté : En chiffres : DA En lettres : DA Quittance N° du Cachet et signature du Caissier :	بالأرقام : دج بالحروف : وصل الدفع رقم : في ختم و إمضاء أمين الصندوق :
<input type="checkbox"/> التسديد الكلي الحد الأدنى (10.000 دج) في اجل اقضاءه 30 جوان للسنة 20..... Paiement intégral du minimum d'imposition (10.000 DA) au plus tard le 30 juin de l'année 20.....	
Montant du minimum d'imposition /IFU acquitté : 10.000 DA Quittance N° du Cachet et signature du Caissier :	مبلغ الحد الأدنى للضريبة الجزائرية الوحيدة المسددة: 10.000 دج وصل الدفع رقم : في ختم و إمضاء أمين الصندوق :

Série G N°12 BI

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
DIRECTION DES IMPOTS DE WILAYA DE
AIN TEMOUCHENT
CPI/Inspection des Impôts de :
AIN EL ARBA
Recette des Impôts de : AIN EL ARBA
Commune de : SIDI BOUMEDIEN

534

المديرية العامة للضرائب
مديرية الضرائب لولاية
مركز الضرائب الجوارى / مفتشية الضرائب ل
قبضة الضرائب ل
بلدية

نظام الضريبة الجزائرية الوحيدة
التصريح النهائي برقم الاعمال الايرادات المهنية لسنة
- Régime de l'impôt Forfaitaire Unique (IFU) -
DECLARATION DEFINITIVE DU CHIFFRE D'AFFAIRES OU DES RECETTES PROFESSIONNELLES DE L'ANNEE 2023

الفترة من: 31/12/2023
الى: 01/01/2023
تكتب لدى قبضة الضرائب ل أجل أقصاه 20 جانفي للسنة N+1
A souscrire auprès de la recette des impôts au plus tard le 20 janvier de l'année N+1

I - IDENTIFICATION DU CONTRIBUABLE		معلومات خاصة بالمكلف بالضريبة
Nom, Prénom/ Raison sociale : HACHEMI HACHIMI		الاسم و اللقب / اسم المؤسسة
Activité (s) exercée (s) : RECUP DES MAT NON METALIQUE RECYCLABLE		النشاط أو النشاطات الممارسة
Date du début d'activité : / /		تاريخ بداية النشاط
- Activité exonérée :		نشاط معفى
ANAE (Ex-ANSEJ) <input type="checkbox"/>	CNAC <input type="checkbox"/>	ANGEM <input type="checkbox"/>
و.و.د.م	ص.و.ت.ب	و.و.ت.ق.م
Exonération des activités artisanales <input type="checkbox"/>		Autres exonérations <input type="checkbox"/>
اعفاء الأنشطة الحرفية		اعفاءات اخرى
- Adresse du lieu d'exercice de l'activité : RUE DE L'INDUPENDENCE SIDI BOUMEDIENE		عنوان النشاط
- Adresse du domicile du contribuable :		عنوان إقامة المكلف بالضريبة
- Numéro d'Identification Fiscale (NIF) : 186220500656107		رقم التعريف الجبائي
- Numéro d'article d'imposition : 48150513623		رقم المادة
- Numéro de téléphone		رقم الهاتف
II- VOLET RESERVE AUX SALAIRES		إطار مخصص للأجور
- Nombre de salariées :		عدد المستخدمين
- Montant global brut des salaires versés * : 0.00		المبلغ الكلي الخام للأجور المدفوعة
- Montant des charges sociales versées * : 0.00		مبلغ الأعباء الإجتماعية المدفوعة
- Montant annuel de l'IRG acquitté * : 0.00		المبلغ السنوي للضريبة على الدخل الإجمالي المسدد
* Ces informations doivent concerner l'année 2023		هذه المعلومات تتعلق بالسنة
Si vous êtes un nouveau contribuable, cocher la case suivante : <input type="checkbox"/>		
إذا كنت مكلف بالضريبة جديد ضع علامة في الخانة المالية		

الملحق رقم (04)

III - رقم الأعمال / الإيرادات المهنية النهائي / CHIFFRE D'AFFAIRES/RECETTES PROFESSIONNELLES DEFINITIFS EN (DA)									
طبيعة النشاط Nature de l'activité	رقم الأعمال / الإيرادات المهنية المحقق Chiffre d'affaires/Recettes professionnelles réalisées			رقم الأعمال / الإيرادات التكميلية Chiffre d'affaires/Recettes professionnelles prévisionnelles			رقم الأعمال / الإيرادات المهنية التكميلية CA/ Recettes professionnelles complémentaires (3) = (1)-(2)	الضريبة الجزائرية الوحيدة التكميلية IFU Complémentaire	
	المعدل Taux	خاضع Imposable (1)	مغني Exonéré	خاضع Global	خاضع Imposable (2)	مغني Exonéré	خاضع Global		
نشاطات الإنتاج أو بيع السلع Activités de production ou de vente de marchandises	5 %	3000000		3000000	300000		300000	2700000	135000
خدمات أو نشاطات أخرى Prestations de services ou autres activités	12 %			0			0	0	0
المجموع Total		3000000	0	3000000	300000	0	300000	2700000	135000

المكلفون بالضريبة الخاضعون للنظام الضريبي الجزائري الوحيد حسب هامش الربح 1-
Contribuables relevant du régime de l'IFU suivant la marge bénéficiaire (I)

IV - هامش الربح بـ دج / MARGE BÉNÉFICIAIRE EN DA								
طبيعة النشاط Nature de l'activité	معدل الضريبة Taux de l'IFU	رقم الأعمال المحقق Chiffre d'affaires réalisé			مبلغ هامش الربح المحقق Montant de la marge bénéficiaire réalisé (1)	مبلغ هامش الربح التكميلي Montant de la marge bénéficiaire prévisionnel (2)	المبلغ التكميلي Montant complémentaire (3) = (1) - (2)	الضريبة الجزائرية الوحيدة التكميلية IFU Complémentaire
		الاجمالي Global	خاضع Imposable	مغني Exonéré				
نشاطات الإنتاج أو بيع السلع Activités de production ou de vente de marchandises	%	0	0	0	0	0	0	0

أشهد بصحة المعلومات الواردة في هذا التصريح
J'atteste de l'exactitude des renseignements portés sur la présente déclaration.

A le 14/01/2014

ب في

Cachet et signature du contribuable

ختم و إمضاء المكلف بالضريبة

PAIEMENT INTEGRAL DE L'IFU

التسديد الكلي لمبلغ الضريبة الجزائرية الوحيدة

A le

ب في

Montant total de l'IFU acquitté :

En chiffres : 135 000.00 DA

En lettres : Cent Trente Cinq Mille DA

..... du

Cachet et signature du Caissier

المبلغ الإجمالي للضريبة الجزائرية الوحيدة المسددة

بالأرقام :

بالحروف :

وصل الدفع رقم :

في

ختم و إمضاء أمين الصندوق

إطار مخصص للمكلفين بالضريبة الذين يمارسون، بصفة حصرية نشاطات بيع منتجات ذات هامش ربح محدد، يقل عن معدل الضريبة الجزائرية الوحيدة

(1) Cadre réservé aux contribuables commercialisant, exclusivement, des produits dont la marge bénéficiaire réglementée est inférieure au taux de l'IFU.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Série G N°12/2024

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
DIRECTION DES IMPOTS DE LA WILAYA DE AIN TEMOUCHENT
Structure : AIN EL ARBA
Recette des Impôts de AIN EL ARBA
Commune de SIDI BOUMEDIEN

المديرية العامة للضرائب
المديرية العامة للضرائب
المصلحة
قبضة الضرائب ل
بلدية

**- نظام الضريبة الجزافية الوحيدة -
التصريح التقديري برقم الأعمال و الإيرادات المهنية لسنة
- REGIME DE L'IMPOT FORFAITAIRE UNIQUE (IFU) -
DECLARATION PREVISIONNELLE DU CHIFFRE D'AFFAIRES OU DES RECETTES PROFESSIONNELLES DE L'ANNEE ..2024.....**

تكتب لدى قبضة الضرائب ف أجل أقصاه 30 جوان للسنة ..
A souscrire auprès de la recette des impôts au plus tard le 30 juin de l'année 2024

I - IDENTIFICATION DU CONTRIBUABLE		I - معلومات خاصة بالمكلف بالضريبة				
- Nom, Prénom / - Raison Sociale	HACHEMI HACHIMI	الإسم و اللقب / إسم المؤسسة				
- Activité(s) exercée(s)	RECUP DES MAT NON METALLIQUE RECYCLABLE	النشاط او النشاطات الممارسة				
- Date du début d'activité	/ /	- تاريخ بداية النشاط				
- Activité exonérée :		نشاط معفي				
و.و.ت.م. <input type="checkbox"/>	ص.و.ت.ب. <input type="checkbox"/>	و.و.ت.ق.م. <input type="checkbox"/>	إعفاءات أخرى <input type="checkbox"/>			
ANADE (Ex-ANSEJ)	CNAC	ANGEM	Autres exonérations			
- Adresse du lieu d'exercice de l'activité :	RUE DE L'INDUPENDENCE SIDI BOUMEDIENE	عنوان ممارسة النشاط				
- Adresse du domicile du contribuable :		عنوان إقامة المكلف بالضريبة				
- Numéro d'Identification Fiscale (NIF) :	186220500658107	رقم التعريف الجبائي				
- Numéro d'Identification National (NIN) :		رقم التعريف الوطني				
- Numéro d'article d'imposition :	46150513623	رقم المادة				
II-CHIFFRE D'AFFAIRES/RECETTES PROFESSIONNELLES PREVISIONNELS EN (DA)		II (رقم الأعمال/ الإيرادات المهنية التقديرية ب (دج)				
طبيعة النشاط Nature de l'activité	معدل الضريبة Taux de l'IFU	رقم الأعمال/ الإيرادات المهنية التقديرية Chiffre d'affaires/Recettes professionnelles prévisionnels			الضريبة الجزافية الوحيدة المستحقة IFU dû (A)	
		الإجمالي Global	خاضع Imposable	معفي Exonéré		
نشاطات الإنتاج أو بيع السلع Activités de production ou de vente de marchandises	5 %	6200 000.00	6200 000.00	0.00	310 000.00	
خدمات أو نشاطات أخرى Prestations de services ou autres activités	12 %	0.00	0.00	0.00	0.00	
النشاطات الممارسة تحت النظام القانوني للمقاول الذاتي Activités exercées sous le statut d'auto-entrepreneur	0.5 %	0.00	0.00	0.00	0.00	
المجموع Total		6200 000.00	6200 000.00	0.00	310 000.00	
أرقام الأعمال الخاضعة للضريبة الجزافية الوحيدة حسب آلية الإخضاع على أساس هامش الربح Chiffres d'affaires soumis à l'IFU suivant le mode d'imposition à la marge bénéficiaire (1)						
III- MARGE BENEFICIAIRE EN DA		III (هامش الربح ب (دج)				
طبيعة النشاط Nature de l'activité	معدل الضريبة Taux de l'IFU	رقم الأعمال التقديري Chiffre d'affaires prévisionnel			مبلغ هامش الربح التقديري الخاضع للضريبة Montant de la marge bénéficiaire prévisionnelle imposable	الضريبة الجزافية الوحيدة المستحقة IFU dû (B)
		الإجمالي Global	خاضع Imposable	معفي Exonéré		
نشاطات الإنتاج أو بيع السلع Activités de production ou de vente de marchandises	5 %	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
الضريبة الجزافية الوحيدة الواجب دفعها (A) + (B)					310 000.00	
IV- REVENU DE L'ANNEE ANTERIEURE (N-1) en (DA)		300 000.00		IV - (دخل السنة السابقة (س-1) ب (دج)		
أشهد بصحة المعلومات الواردة في هذا التصريح J'atteste de l'exactitude des renseignements portés sur la présente déclaration.						
ب في A , le 2024						
ختم و أمضاء المكلف بالضريبة تمشين النماذج المنزلية و ما شابهها Cachet et signature du Contribuable هاشمي هاشمي منطقة النشاط من المنطقة الصناعية المحل رقم 01 و 02 - عين الزمام - عين تروشيت (بموجب التصريح رقم 46100 4249749A38 رقم التسجيل						

(1) Cadre réservé à la déclaration des chiffres d'affaires issus de la commercialisation des produits de large consommation dont le prix ou la marge sont réglementés ou plafonnés.

الملحق رقم (05).

PAIEMENT DE L'IFU تسديد الضريبة الجزائرية الوحيدة	
معلومات خاصة بالمكلف بالضريبة	
Identification du contribuable	
- Nom, Prénom / - Raison Sociale	HACHEMI HACHIMI
- Numéro d'Identification Fiscale (NIF) :	186220500658107
- Numéro d'Identification National (NIN) :	
MODALITES DE PAIEMENT DE L'IFU	
طرق تسديد الضريبة الجزائرية الوحيدة	
التسديد الكلي للضريبة الجزائرية الوحيدة	
التسديد الكلي للضريبة الجزائرية الوحيدة المسددة	
التسديد الكلي للضريبة الجزائرية الوحيدة المسددة عند إيداع التصريح التقديري في أجل أقصاه 30 جوان للسنة 2024	
Paieement intégral de l'IFU	
التسديد الكلي للضريبة الجزائرية الوحيدة المسددة	
التسديد الكلي للضريبة الجزائرية الوحيدة المسددة عند إيداع التصريح التقديري في أجل أقصاه 30 جوان للسنة 2024	
Paieement total des droits dus lors du dépôt de la déclaration prévisionnelle au plus tard le 30 juin de l'année 2024	
Montant total de l'IFU acquitté :	المبلغ الإجمالي للضريبة الجزائرية الوحيدة المسددة
En chiffres : DA	بالأرقام دج
En lettres : DA	بالحروف دج
Quittance N° du	وصل الدفع رقم في
Cachet et signature du Caissier	ختم و إمضاء أمين الصندوق
التسديد بالتقسيم للضريبة الجزائرية الوحيدة	
التسديد بالتقسيم للضريبة الجزائرية الوحيدة المسددة	
التسديد بالتقسيم للضريبة الجزائرية الوحيدة المسددة عند إيداع التصريح في أجل أقصاه 30 جوان للسنة 2024	
Paieement de la 1ère tranche de 50% des droits au dépôt de la déclaration au plus tard le 30 juin de l'année 2024	
Montant de l'IFU acquitté :	مبلغ الضريبة الجزائرية الوحيدة المسددة
En chiffres : 155 000.00. DA	بالأرقام دج
En lettres : Cent Cinquante Cinq Mille DA	بالحروف دج
Quittance N° du	وصل الدفع رقم في
Cachet et signature du Caissier	ختم و إمضاء أمين الصندوق
التسديد القسط الثاني المقدر ب 25% من الحقوق عند إيداع التصريح في أجل أقصاه 11 سبتمبر لسنة 2024	
Paieement de la 2ème tranche de 25% des droits du 1er au 11 Septembre de l'année 2024	
Montant de l'IFU acquitté :	مبلغ الضريبة الجزائرية الوحيدة المسددة
En chiffres : 77 500.00. DA	بالأرقام دج
En lettres : Soixante Dix Sept Mille Cinq Cent DA	بالحروف دج
Quittance N° du	وصل الدفع رقم في
Cachet et signature du Caissier	ختم و إمضاء أمين الصندوق
التسديد القسط الثالث المقدر ب 25% من الحقوق من أول إلى 15 ديسمبر لسنة 2024	
Paieement de la 3ème tranche de 25% des droits du 1er au 15 Décembre de l'année 2024	
Montant de l'IFU acquitté :	مبلغ الضريبة الجزائرية الوحيدة المسددة
En chiffres : 77 500.00. DA	بالأرقام دج
En lettres : Soixante Dix Sept Mille Cinq Cent DA	بالحروف دج
Quittance N° du	وصل الدفع رقم في
Cachet et signature du Caissier	ختم و إمضاء أمين الصندوق
التسديد الكلي للحد الأدنى (10.000 DA) (ف أجل أقصاه 30 جوان للسنة 2024)	
Paieement intégral du minimum d'imposition (10.000 DA) au plus tard le 30 juin de l'année 2024	
Montant du minimum d'imposition/IFU acquitté : 10.000 DA	مبلغ الحد الأدنى للضريبة الجزائرية الوحيدة المسددة : 10.000 دج
Quittance N° du	وصل الدفع رقم في
Cachet et signature du Caissier	ختم و إمضاء أمين الصندوق